



أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات
الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب
معيار التدقيق الدولي رقم (1).

**“The Impact Of The Auditor’s Advisory Services Fees On The Ethical
Requirements For Audit Quality According To The International Auditing
Standard No. (1) ”**

إعداد الطالب

إسماعيل حمد الشعار

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آذار / 2011

تفويض

أنا "إسماعيل حمد الشعار" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: إسماعيل حمد الشعار

التاريخ: ٢٠١١/٢/٢٨

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1) ".

وأجيزت بتاريخ: 28 / 3 / 2011

أعضاء لجنة المناقشة	جهة العمل	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر	رئيساً ومشرفاً	
الدكتور ظاهر القشي	عضواً	
الأستاذ الدكتور احمد حسن ظاهر (الجامعة الأردنية)	عضواً خارجياً	

شكر وتقدير

(ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله) بحمده ورضاه.

فبعد أن وفقت لإتمام هذه الرسالة؛ فإنه من بالغ سروري أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي القدير الأستاذ الدكتور محمد مطر الذي تشرفت بإشرافه على هذه الرسالة، والذي يسره لي الله ليجود عليّ بعلمه وقدراته وتوجيهاته.

وأقدم بجزيل الشكر ، إلى أستاذتي الأفاضل الذي أتشرف عند ذكرهم، الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، وكافة الكادر الأكاديمي والإداري المشرف في جامعتي التي أتشرف بإنتسابي إليها؛ جامعة الشرق الأوسط.

كما لا يفوتني بأن أتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى جميع السادة أعضاء لجنة المناقشة على الجهد الذي بذلوه في قراءة الرسالة وعلى ملاحظاتهم القيمة التي سيقدمونها لي من أجل رفع سوية الرسالة ،بالإضافة لكل من ساندني ودعمني ولكافة أصدقائي وزملائي لما أحاطوني به من رعاية وتشجيع.

لكم جميعاً؛ أدين بواجب الشكر والعرفان والوفاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

إسماعيل حمد الشعار

الإهداء

إلى أعظم من في العالم

وصاحبة أعظم قلب

إلى التي لو لم تكن.... لما كنت

أمي

إلى من أدعوه بكل حب وافتخار

وكان سبباً.... لأكون

أبي

إلى من أتمنى لهم الفضلى والعلو

وأرى فيهم المحبة

إخوتي

إليكم جميعاً، ولمن أحب

أهديكم ثمرة هذا الجهد.... عرفاناً بالجميل.. ووعداً بالمزيد

إسماعيل حمد الشعار..

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة
2	تمهيد
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	اهمية الدراسة

7	حدود الدراسة
7	محددات الدراسة
8	التعريفات الإجرائية
9	نموذج الدراسة
10	الفصل الثاني : الإطار النظري و الدراسات السابقة
11	الإطار النظري
11	التمهيد
11	نظام ضبط جودة التدقيق
13	أهمية التدقيق
13	عناصر نظام ضبط الجودة
17	الاستقلالية
17	أنواع الإستقلال
18	الخدمات الاستشارية وعلاقتها بالاستقلالية
20	خصائص الخدمات الاستشارية
21	أنواع الخدمات الاستشارية
23	رأي المجامع المهنية بالخدمات الاستشارية
23	العناصر الرئيسية للخدمات الاستشارية

25	الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة
25	الدراسات العربية باللغة العربية
32	الدراسات باللغة الإنجليزية
37	ملخص الدراسات السابقة
41	ما يميز هذه الدراسة
42	الفصل الثالث : الطريقة و الإجراءات
43	المنهجية
43	مجتمع الدراسة
43	عينة الدراسة
46	أدوات الدراسة
48	صدق أدوات الدراسة وثباتها
50	المعالجة الإحصائية المستخدمة
52	الفصل الرابع : نتائج التحليل واختبار الفرضيات
53	المقدمة
53	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
74	اختبار فرضيات الدراسة
81	نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

84	الفصل الخامس :النتائج والتوصيات
85	تحليل نتائج الدراسة
86	نتائج الدراسة
89	توصيات
91	المراجع العربية
94	المراجع الانجليزية
97	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	جدول رقم
37	ملخص الدراسات السابقة	1-2
44	عينة الدراسة	1-3
44	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية	2-3
48	المقياس المستخدم لتحديد قوة التأثير للخدمات الاستشارية على جودة التدقيق	3-3
49	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)	4-3
51	الأهمية النسبية	5-4
53	وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة جميعها كوحدة واحدة .	1-4
60	وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة نظر عينة الدراسة كل على حدا.	2-4
63	وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة جميعها كوحدة واحدة .	3-4
69	وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة نظر عينة الدراسة كل على حدا.	4-4
72	الأهمية النسبية للعوامل التي تحد من أثر الخدمات الاستشارية المالية و	5-4

	الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.	
75	اختبار وجود أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.	6-4
76	اختبار وجود أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.	7-4
78	نتائج التباين الأحادي بين متوسطات آراء فئات عينات الدراسة حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق	8-4
79	نتائج التباين الأحادي بين متوسطات آراء فئات عينات الدراسة حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق	9-4
81	نتائج (Scheffee) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.	10-4
109	أسماء المحكمين	1-5

أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1).

إعداد

إسماعيل حمد الشعار

إشراف

أ.د. محمد عطية مطر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1)، وقد شملت هذه الدراسة عينة قوامها (104) مفردة تم اختيارها عشوائياً من بين الفئات ذات العلاقة وهذه الفئات هي: المدققون الخارجيون، والمدراء الماليون في الشركات المساهمة العامة، وضباط الائتمان في البنوك التجارية. وقد استخدم الباحث في تحليل بيانات و اختبار الفرضيات أساليب التحليل الوصفي بالإضافة إلى اختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى و الفرضية الثانية و تحليل التباين الأحادي (Anova) لاختبار الفرضية الثالثة و الرابعة واختبار (Sheffee) لتفسير أسباب الفروقات بين أراء العينة.

وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:-

أولاً:- وجود أثر كبير للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق حيث تفاوتت الأهمية النسبية للخدمات الاستشارية على جودة التدقيق من مرتفع إلى متوسط حسب المقياس الذي تم استخدامه.

ثانياً:- وجود أثر كبير للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق حيث تفاوتت الأهمية النسبية للخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من مرتفع إلى متوسط حسب المقياس الذي تم استخدامه.

ثالثاً:- لا يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

رابعاً:- وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

ومن أجل الحد من أو التقليل من تأثير أتعاب الخدمات الاستشارية على جودة التدقيق أوصى الباحث بما يلي :

1- إما المنع القطعي لمكاتب التدقيق بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو الإدارية للعميل، أو السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات الاستشارية المالية.

2- أو حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق خارجية. مع اشتراط تقديم تلك الخدمات.

“The Impact Of The Auditor’s Advisory Services Fees On The Ethical Requirements For Audit Quality According To The International Auditing Standard No. (1) ”

Prepared by:

Ismail Hamad A-Sha’ar

Supervised by:

Prof. Mohammad Atiah Matter

Abstract

This study aims at exploring “The Impact Of The Auditor’s Advisory Services Fees On The Ethical Requirements For Audit Quality According To The International Auditing Standard No. (1) ”. This study involves a sample consisting of (104) individuals randomly selected among the concerned categories; these categories are: External auditors, Financial Directors at a Public Shareholding Company, Director of credit at Commercial Banks. The researcher used in analyzing data and testing hypotheses the methods of Descriptive Analysis in addition to (T) Test for one sample to test the first and second hypotheses, and Anova Analysis to test the third and fourth hypotheses, and Sheffee Test to explain the reasons of differences between the views of the sample.

The study revealed a set of results including the following:

First: A significant impact for fees paid to external auditor for financial advisory services on moral requirements of the quality of audit where varying the relative importance for the advisory services on the quality of audit from high to medium according to the measurement that was used.

Second: A significant impact for fees paid to external auditor for administrative advisory services on moral requirements for the quality of audit where varying the relative

importance for the advisory services on the quality of audit from high to medium according to the measurement that was used.

Third: No significant differences with statistically significant among the views of the sample, consisting of (External auditors, Director of credit at Commercial Banks, financial directors) on the impact of financial advisory services on the moral requirements for the quality of audit.

Fourth: There were significant differences with statistically significant among the views of the sample, consisting of (External auditors, Director of credit at Commercial Banks, financial directors) on the impact of administrative advisory services on the moral requirements of the quality of audit.

In order to reduce or minimize the impact of wages paid to external auditor on the quality of audit, the researcher recommends the following:

- 1- Either absolute prohibition for the Audit Firms to provide any financial or administrative advisory services for customers, or allowing Audit Firms to provide only Administrative advisory services without financial services.
- 2- Or restrict the license of providing administrative and financial advisory services to Audit Firms associated with External Audit Firms or Companies with the requirement to provide those services.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1- تمهيد

1-2- مشكلة الدراسة

1-3- أسئلة الدراسة

1-4- فرضيات الدراسة

1-5- أهداف الدراسة

1-6- أهمية الدراسة

1-7- حدود الدراسة

1-8- محددات الدراسة

1-9- التعريفات الإجرائية

1-10- نموذج الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1- تمهيد:

ترتبط شركات المحاسبة القانونية المرخصة مع زبائنهم في الكثير من الأحيان بعقود لتقديم خدمات استشارية مالية وإدارية بجانب خدماتها الأساسية في مجال تدقيق الحسابات . وقد برزت أسئلة جديدة حول هذه العلاقة بين العميل و مدقق الحسابات، وقد أدت الزيادة في تعاطي هذه الخدمات بسبب العوائد المرتفعة التي يتقاضاها المدقق الخارجي في شركات المحاسبة القانونية في القرن الماضي إلى جعل هيئة الأوراق المالية و البورصات (SEC) تعتقد بأن ازدياد الإقبال على هذه الخدمات يؤدي الى اضعاف استقلالية المدقق لذا اصدرت الهيئة مؤخرا بعض القواعد التي تحد من قيام شركات التدقيق بتقديم بعض الخدمات غير التدقيقية للعملاء. (JenkinsandLowe,1999).

وكانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية قد أرسلت رسالة وجهتها إلى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومدققي الحسابات الخارجيين توضح فيها تأثير هذه الخدمات على استقلالية المدقق (Turner,1999). علما بأنها كانت قد أصدرت سابقا سلسلة من الإصدارات المحاسبية كان من أهمها الإصدار رقم (ASR250) عام 1978 والتي فرضت من خلالها على الشركات الإفصاح عن رسوم خدماتها غير المحاسبية ورسوم مدقق الحسابات التي تدفع لشركاتهم عندما

تكون هذه الرسوم مادية أي أن تكون تمثل 3% من إجمالي الرسوم، لكنها عادت و ألغت سلسلة الإصدارات هذه بعد 3 سنوات من اصدارها.

وانعشت المناقشات الأخيرة حول قواعد استقلالية مدقق الحسابات المقدمة من قبل الهيئة مسألة الإفصاح عن المادية و الرسوم. فقد كانت العوائد التي تم اكتسابها من هذه الخدمات كبيرة وقد تزايدت رسوم هذه الخدمات من (2.8) مليار دولار أمريكي عام 1996 إلى (15.7)، مليار دولار أمريكي عام 1999 وهذا يعني وجود زيادة مرتفعة جداً. (Antle,2000)، و بالتالي جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى تأثير أتعاب الخدمات الغير محاسبية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق الخارجي في الأردن.

2-1- مشكلة الدراسة

نظرا للأحداث التي ترتبت على الأزمة المحاسبية التي حدثت عام (2002) و أدت إلى انهيار كبرى الشركات الأمريكية مثل شركتي (Worldcom,Enron) وغيرهما وما تبع ذلك من الفضائح التي لحقت بكبرى شركات التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية وهي شركة (Anderson ,Arther) أصبحت جودة التدقيق الخارجي محل تساؤل وذلك مما حدا بالمجامع المهنية و كذلك هيئة البورصات العالمية إلى التحري عن الأسباب الكامنة وراء هذه الانهيارات وكلفت لجانا للتحقيق في هذه الانهيارات وقد كان من أهم النتائج التي كشفت عنها تحريات تلك اللجان هو الخلل القائم في عنصر استقلالية المدقق عن العميل الذي يتولى مهمة فحص البيانات المالية لذلك العميل و هذا الخلل الذي يرتبط في كثير من الأحيان بالخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل. أثر ذلك صدر قانون (SarabaneOxly Act) في الولايات المتحدة الأمريكية عام

(2002) والذي دعا إلى تدعيم أسس الحوكمة في الشركات عن طريق مجموعة من الركائز كان على رأسها تدعيم استقلالية وتعزيز جودة عمل مدقق الحسابات الخارجي. ومن أهم القواعد التي نظمها هذا القانون كان ضرورة الفصل بين مهمة تدقيق حسابات العميل من جهة و الخدمات الاستشارية التي يقدمها له مكتب التدقيق من جهة أخرى.

وبيئة التدقيق في الاردن لا تختلف كثيرا عن بيئة التدقيق في الدول الاخرى إذ كثيرا ما تكون استقلالية مدقق الحسابات الخارجي موضع تساؤل.

لذا تأتي هذه الدراسة لتقييم ما إذا كان للخدمات الاستشارية التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي في الأردن دور في الحد من توفير المتطلبات الأخلاقية لجودة اعمال المدقق الخارجي المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي لضبط جودة التدقيق رقم (1).

3-1- أسئلة الدراسة

- 1- هل تؤثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل في الأردن على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي لضبط جودة التدقيق رقم (1) على جودة التدقيق ؟
- 2- هل تؤثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل في الأردن على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي لضبط جودة التدقيق رقم (1) على جودة التدقيق ؟
- 3- هل تختلف آراء عينة الدراسة و المكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين، المقرضين، المدراء الماليين) حول أثار الخدمات الاستشارية المالية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل في الأردن في الحد من توفير المتطلبات الأخلاقية

لجودة أعمال المدقق الخارجي المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي لضبط جودة التدقيق رقم (1) على جودة التدقيق.

4- هل تختلف آراء عينة الدراسة و المكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين، المقرضين، المدراء الماليين) حول أثار الخدمات الاستشارية الادارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل في الأردن في الحد من توفير المتطلبات الأخلاقية لجودة أعمال المدقق الخارجي المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي لضبط جودة التدقيق رقم (1) على جودة التدقيق.

4-1- فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية الاولى: H01

لا تؤثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

الفرضية العدمية الثانية: H02

لا تؤثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الادارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

الفرضية العدمية الثالثة: H03

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

الفرضية العدمية الرابعة: H04

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية و المدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الادارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

1-5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز والتعريف بالخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي في الأردن إضافة إلى أعمال التدقيق المكلف بها واستكشاف عما إذا كانت هذه الخدمات تؤثر على المتطلبات الأخلاقية المحددة بموجب المعيار الدولي رقم (1).

استنادا لما سبق يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

- تعريف الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل.
- تحديد أنواع الخدمات الاستشارية وتصنيفها إلى مالية وإدارية
- تقييم أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق الخارجي.
- تقديم التوصيات المناسبة والوسائل التي تحد من أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق الخارجي.

1-6- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي والعلاقة التي تربط استقلاليته بجودة عملية التدقيق ومن ثم تأثير تلك الاستقلالية بالاتعاب التي يتقاضاها المدقق عن الخدمات الاستشارية بنوعها المالية والإدارية

التي يقدمها للعميل وتخدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها جميع الفئات ذات العلاقة بمهنة التدقيق والتي لها مصلحة في تحسين جودة التدقيق.

وتشمل هذه الفئات كلا من:

- 1- مدققي الحسابات الخارجيين.
- 2- المديرين الماليين في الشركات المشمولة في التدقيق.
- 3- مستخدمي البيانات المالية المدققة عموماً والمقرضين منهم بوجه خاص.

1-7- حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي وسيتم إجراء هذه الدراسة ابتداء من الفصل الدراسي الأول من العالم الجامعي 2010/2011

وتقتصر هذه الدراسة على المديرين الماليين والمدققين الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية دون غيرهم من الفئات المستخدمة للبيانات المالية المدققة.

1-8- محددات الدراسة

- التفاوت في أحجام مكاتب التدقيق في الأردن وما لذلك من أثر على قدرتها في تقديم الخدمات الاستشارية وما سيتبع ذلك من مدى مادية أثر الاتعاب التي يتقاضاها عن خدماتها الاستشارية.
- اقتصر الدراسة على المتطلبات الأخلاقية لنظام ضبط جودة التدقيق وذلك دون العناصر الأخرى لجودة التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (1).

1-9- التعريفات الإجرائية

- **الخدمات الاستشارية الإدارية:** خدمة تقدم إلى الإدارة بغرض التعرف على المشاكل التي تواجه الإدارة والقيام على تشخيصها وتقديم الحلول المناسبة لها من قبل جهات تمتلك المعرفة والخبرة ويكون لديها رأي محايد وموضوعي وذلك لمساعدة الإدارة في حل مشاكلها، ومن الأمثلة على هذه الخدمات تصميم الهيكل التنظيمي للشركة ووضع التنظيم الإداري ووضع معايير التعيين في المقابلات الشخصية للموظفين (الماضي، 1995).

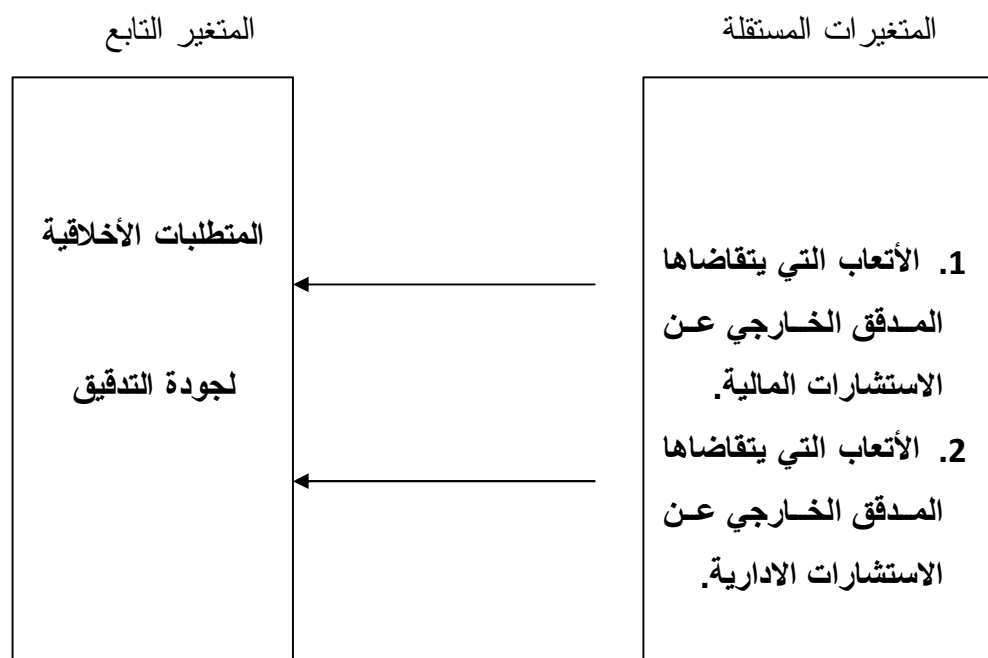
- **رقابة جودة التدقيق:** وقد اشتقت من رقابة الجودة في الصناعة وقد عرفت على أنها الوسيلة التي تمكن مكتب التدقيق من التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها والأعمال التي يقوم بها تعكس مدى التزامه بمعايير التدقيق المتعارف عليها و الشروط القانونية والتعاقدية الأخرى. (مطر، 1987).

- **الخدمات الاستشارية المالية:** وتتمثل في الخدمات المالية (غير التدقيقية) التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي للعميل مثل تصميم النظم المحاسبية وتصميم دليل الحسابات وتصميم الدورة المستندية للإيرادات المصروفات. (مطر، 1992)

- **نظام ضبط جودة التدقيق:** السياسات والإجراءات التي يصممها ويتبناها المدقق لكي يعطي تأكيدا معقولا على أنه يمثل لمعايير المهنة والمتطلبات

التنظيمية والقانونية وأن التقرير الصادر عن المكتب أو الشركاء يتلاءم مع الظروف (IFAC).

10-1- نموذج الدراسة



الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2: الإطار النظري

2-1-1- تمهيد

2-1-2 - نظام ضبط جودة أعمال التدقيق

2-1-3 - أهمية جودة التدقيق.

2-1-4 - عناصر نظام ضبط جودة التدقيق بموجب معيار التدقيق

(1).

رقم

2-1-5 - الاستقلالية

2-1-6 - أنواع الاستقلال

1-2-7 - الخدمات الاستشارية وعلاقتها بالاستقلالية

2-1-8 - خصائص الخدمات الاستشارية

2-1-9 - أنواع الخدمات الاستشارية

2-1-10 - رأي المجامع المهنية بالخدمات الاستشارية

2-1-11 - العناصر الرئيسية للخدمات الاستشارية

2-2: الدراسات السابقة حول الموضوع

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1: الإطار النظري

2-1-1- تمهيد:

ظهرت في السنوات الأخيرة على المستويين المحلي والعالمي مؤشرات تدل على انخفاض فاعلية التدقيق (Kerishnan and Gul,2002) بالإضافة إلى الفضائح التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ثبت تورط بعض مكاتب التدقيق مثل (Arther Anderson) بالتلاعب بالبيانات المحاسبية والتي قامت بها إدارة شركة (Enron) وغيرها من الشركات الأخرى والتي أثرت تداعياتها على هيئة المحاسبة والتدقيق بحيث تسبب ذلك بخسارة المستثمرين إلى مايقارب 460 مليار دولار وقد أدى ذلك إلى حدوث ضغوطات على هيئة الأوراق المالية الأمريكية (Cotton,2002). وقد أجريت العديد من الدراسات المسحية لاستقصاء الرأي العام حيث أظهرت تغيرا واضحا في الرأي العام حول السلوك المهني لمدققي الحسابات وذلك بسبب زيادة الوعي لدى الجمهور حول تضارب المصالح الناجم عن قيام المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الاستشارية للعملاء مما يؤثر على استقلاليته .

2-1-2 - نظام ضبط جودة أعمال التدقيق:

يمكن تعريف نظام ضبط جودة أعمال التدقيق على أنه " السياسات والإجراءات التي يصممها ويتبناها المدقق لكي يعطي تأكيدا معقولا على أنه يمثل لمعايير المهنة والمتطلبات التنظيمية والقانونية وأن التقرير الصادر عن المكتب أو الشركاء يتلاءم مع الظروف (IFAC). وتعتبر عملية التدقيق مهمة جدا لجميع الأطراف المستخدمة للبيانات المالية سواء كانوا أطرافا داخليه أو خارجيه، وقد يفقد التدقيق أهميته إذا لم تتوفر فيه عناصر و ضوابط الجودة . ولذلك قد تصبح عملية التدقيق ذات أثر سلبي لمتخذ القرار . وتوجد تعاريف كثيرة لجودة التدقيق فقد عرفها (Palmore:1999) على أنها "العلاقة العكسية بين جودة تدقيق الحسابات ووجود أخطاء ذات أهمية نسبية في القوائم المالية إذ كلما قل احتمالية وجود أخطاء زادت جودة التدقيق و العكس صحيح" ، وقد اشترقت من رقابة الجودة في الصناعة وقد عرفت على أنها الوسيلة التي تمكن مكتب التدقيق من التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها والأعمال التي يقوم بها تعكس مدى التزام المدقق بمعايير التدقيق المتعارف عليها و الشروط القانونية والتعاقدية الأخرى. (مطر,1987).

وبناء على ما سبق تتضح أهمية جودة التدقيق وذلك كونها ذات تأثير على تصورات عدة أطراف ذات اهتمام بالتقارير المقدمة من مدققي الحسابات ويمكن تحديد الأطراف ذات العلاقة و المهمة بجودة التدقيق بالأطراف التالية:

1- إدارة الشركة : تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية و جودة تقرير المدقق يساعدها على تقييم الوضع المالي للشركة و تحديد نقاط القوة و الضعف بالإضافة الى مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق أهدافها. (أحمد:2003).

2- المستثمرون: كونهم يهتمون بعملية التدقيق لمساعدتهم على حماية أموالهم المستثمرة في الشركة، بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية

الاستثمار لذلك يجب على المدقق إنجاز أعماله بشكل عالي من الجودة (أحمد:2003).

3- الجهات الحكومية: وتعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في تحديد الضرائب المفروضة على هذه الشركات بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة و التخطيط لهذه المشاريع.(جربوع:2000).

ولا يمكننا حصر المهتمين بجودة التدقيق بالفئات السابقة فقط بل أن هنالك أطرافاً أخرى لها علاقة بهذه العملية مثل المقرضين حيث يهتمون بمعرفة مدى تمثيل البيانات المالية للمركز المالي للشركة حيث إن ذلك يقودهم إلى معرفة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها في الوقت المناسب.

2-1-3- أهمية جودة التدقيق:

لتوضيح أهمية جودة التدقيق قام المعهد الأمريكي للمحاسبين بإنشاء لجنة تتعلق بمعايير الجودة، وقد أوكل إليها مهمة وضع و تنفيذ معايير الجودة في مكاتب التدقيق، ثم أصدر المعيار رقم 101 (SAS25)، والذي يتطلب بأن يقوم كل مكتب بوضع و تطبيق معايير رقابة الجودة لتقديم تأكيد معقول حول تطبيق معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما(الشيشتي:2007). وتتكون لجان التدقيق من 3-5 أعضاء مجلس الإدارة و الذين لهم مشاركة غير مباشرة في اتخاذ القرارات الإدارية ولهم دور هام في تحقيق جودة التدقيق إذ تعمل هذه اللجان على مساعدة المدقق للمحافظة على استقلاليته ويجب أن يكون أعضاء اللجان مستقلين و هذا ما نص عليه قانون (Sarbanes -ey Act Oxl).

2-1-4- عناصر ضبط جودة التدقيق بموجب معيار التدقيق الدولي

رقم (1)

ويهدف المعيار الدولي رقم (1) والمتعلق بضبط الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعته للمعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد الأخرى . والخدمات ذات العلاقة وهو نافذ المفعول من 15/يونيو/2005 وجاء هذا المعيار لضبط الجودة و توفير و وضع معايير الإرشاد الخاصة بمسؤولية الشركات التي تقدم الخدمات لمراجعة المعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد الأخرى و وفقا لهذا المعيار يتكون نظام ضبط الجودة من العناصر التالية: (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2006):

1-2-4-1 مسؤوليات القيادة عن الجودة ضمن الشركة:

ويتطلب هذا العنصر من عناصر الجودة، قيام إدارة الشركة بوضع سياسات وإجراءات داخلية مبنية على فهم وإدراك ضرورة الجودة في إنجاز العمليات المطلوبة.

1-2-4-2 المتطلبات الأخلاقية: وتتطلب من الشركة وضع سياسات وإجراءات تزودها بأن موظفيها يمثلون للمتطلبات الأخلاقية وتتضمن المتطلبات الأخلاقية:

1- النزاهة: ويوجب هذا المتطلب أن يكون المحاسب القانوني أميناً وعادلاً عند تقديمه لخدمات التدقيق لمنشأة العميل.

2- الموضوعية: ويوجب هذا المتطلب على المدقق الخارجي على أن يكون عادلاً ولا يسمح بحدوث التحيز أو تعارض المصالح بحيث لا يعمل ذلك على الضرر بأحد الاطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة.

3- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: تلزم المدقق الخارجي بأن يؤدي الخدمات المحاسبية للعميل بكل عناية وكفاءة مهنية، ويوجب ذلك على المدقق أن يستمر في المحافظة على مستوى معرفته ومهارته بحيث يظهر ذلك على جودة الأعمال التي يقوم بها.

4- السرية: يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي يطلع عليها عند قيامه بعملية التدقيق للبيانات المالية للعميل وأن لا يستعمل هذه المعلومات أو يفصح عنها بدون موافقة العميل على ذلك.

5- الاستقلالية : يجب على المدقق أن يحافظ على استقلاله ظاهرياً و فكرياً عند قيامه بتقديم خدماته للعميل.

2-4-1-3 الموارد البشرية:

أي أن تقدم الشركة تأكيداً معقولاً على كفاءتها في الالتزام بأخلاقيات المهنة وإجراء اللازم حسب المعايير المهنية والمتطلبات القانونية .

2-4-1-4 أداء العمليات:

وتتمثل بقدرة الشركة على إصدار تقارير مناسبة في ظل الظروف.

2-4-1-5 ضمان المتابعة :

يتطلب من الشركة وضع السياسات والإجراءات التي تكفل بأن يكون لديها نظام جودة مناسب وملائم ويعمل بفاعلية وأن تشمل هذه السياسات تعميم النظام ضبط الجودة وفحص دوري للعمليات المنجزة . وتعتد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بأن الرقابة الفاعلة يجب أن يتضمن ما يلي :

وجود طريقة للتأكد من أن مدققي الحسابات تتوفر لديهم مؤهلات وكفاءات مناسبة للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات، وإيجاد آلية لسحب الترخيص في حالة عدم المحافظة على الكفاءات المهنية لأن المحافظة على الكفاءات يعتبر دعامة وركيزة للمحافظة على جودة التدقيق.

1. وجود آلية تضمن استقلالية المدققين عن الشركات التي يقومون بالتدقيق عليها.

2. وجود طريقة تمكن شركة التدقيق من المحافظة على المصلحة العامة والرقابة على الجودة، وقيام المدقق بتنفيذ الأعمال باستقلالية بالإضافة والمحافظة على المعايير الأخلاقية للمهنة بالإضافة إلى الرقابة على جودة التدقيق.

3. وجود آلية لإجبار المدققين بالالتزام بقرارات الهيئة من خلال استقلالية الهيئة عن الشركات ومكاتب التدقيق .

4. أن يكون لدى الهيئة السلطة والتدابير والقدرة على اتخاذ إجراءات تأديبية على مدققي الحسابات المخالفين وهناك موضوعات يجب النظر فيها وتشمل :

- الاستقلالية والنزاهة وأخلاقيات المدققين .
- الموضوعية والمتعلقة بالتدقيق .
- الاختيار، التدريب، والإشراف على الموظفين
- الاستمرارية في تدقيق شركة متعاقد معها أو قبول شركة جديدة.
- المنهجية المستخدمة من قبل المدقق أو مكتب التدقيق .
- القيام بالتدقيق مع التوافق مع معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً.
- التحاور في المواضيع المعقدة والشائكة والخلافات والقضايا الحساسة.
- المواضيع المتعلقة بمراجعته الشريك الثاني .
- الاتصالات مع الإدارة .

وقد صدر حديثاً مجموعه من الإصدارات عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين والمتعلقة بالرقابة على جودة التدقيق ومنها ما يلي (أبوزر، عفاف 2010).

1. معيار ممارسة الرقابة على جودة التدقيق والتوكيد للخدمات المرتبطة والذي صدر عام 2003 وتم تنفيذه اعتباراً من عام 2005.

2. المعيار الدولي للتدقيق رقم 220 المعدل والمتعلق بالرقابة على جودة مهام التدقيق وقد بدأ التقيد به اعتباراً من 2005.
3. معيار التطوير المهني المستمر - برنامج التعليم مدى الحياة - والتطوير المستمر للكفاءة المهنية والمقرر تنفيذه اعتباراً من 2006 .

2-1-5- الاستقلالية:

تعتبر الاستقلالية من عناصر نظام اللازم الجودة لعملية تدقيق الحسابات إذ تعتبر جزءاً هاماً من المتطلبات الأخلاقية للمهنة وإذا لم يتوفر هذا الجزء تصبح عملية التدقيق دون جدوى أو فائدة بل من الممكن أن تصبح مضللة لمتخذي القرارات. لذلك زاد الاهتمام بعملية استقلال مدقق الحسابات بعد أحداث عام (2002) التي انهارت فيها كبرى الشركات الأمريكية مثل شركة (Enron ,Worldcom)، وذلك نتيجة للأخطاء التي قامت بها كبريات شركات التدقيق العالمية وعلى رأسها (ArtherAnderson)، وقد أدت هذه الأحداث إلى زيادة اهتمام الجمعيات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق باستقلالية المدقق و نتيجة لذلك ظهر قانون (Sarabanes -Oxley Act) والذي جاء للمحافظة على استقلالية المدقق ونزاهته.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الاستقلالية على أن يكون الشخص الممارس لمهنة التدقيق مستقلاً فعلياً و ظاهرياً عن العميل عند قيامه بعملية التدقيق، وهذا مطلوب من قبل الجمعيات المهنية المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات، و يمكن القول بأن تدقيق الحسابات يصبح دون فائدة إذ لم يتوفر فيه عنصر الاستقلالية. (التميمي:2004).

2-1-6- أنواع الاستقلال:

يمكن أن يقسم الاستقلال إلى نوعين أساسيين وهما: (حجازي:2010)

- 1- استقلال ذهني ويقصد به أن يكون المدقق متحررا من أي ضغوطات قد تقع عليه من العميل الذي يقوم بتدقيق حساباته
- 2- استقلال شكلي ويقصد به أن يتصرف المدقق أمام الناس بشكل يجنبه فقدان استقلاليته وهذا من خلال تصرفاته أمامهم.

2-1-7- الخدمات الاستشارية و علاقتها بالاستقلالية:

نظرا للتطور الكبير في البيئة الاقتصادية وزيادة عدد منشآت الأعمال أدى ذلك الاستعانة بالمدقق الخارجي و الحصول على المشورة من قبله، نظرا لخبرته الكبيرة و معرفته بطبيعة الشركة، لكن هنالك جدل حول قدرة المدقق في الحفاظ على استقلاليته عند تقديم الخدمات الاستشارية للشركة التي يقوم بتدقيق بياناتها المالية وأصبح هذا الجدل متبادلاً في الوسط المهني و الهيئات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق.

وكون هذه الخدمات الاستشارية مرتبطة باستقلالية المدقق الخارجي في حال قيام الشركة بالطلب من المدقق الخارجي تقديم مثل هذه الخدمات فإن ذلك سوف يؤثر على حيادية المدقق الخارجي كونه سوف يقوم بتدقيق أعمال هو قام بإعدادها سابقا (القاضي و دودح:1999). ولتحقيق استقلال المدقق لا بد من توفر نوعين من المقومات. و هما مقومات ذاتية تتعلق بالمدقق نفسه و مقومات موضوعية تتعلق بالقوانين و التشريعات الصادرة عن الجهات المنظمة للمهنة (جمعة:2008).

وعند الحديث عن الاستقلالية لا بد من أخذ رأي المستثمرين و مدققي الحسابات الخارجيين حول علاقة استقلالية المدقق الخارجي بالخدمات الاستشارية التي يقدمها للعميل، وأثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق عن هذه الخدمات على عنصر الاستقلالية و بالتالي على جودة عمل المدقق الخارجي، وقد قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين هذه الخدمات و استقلالية المدقق، مثل الدراسة التي قام بها (Wallman:1996) وذلك للتحقق من أن تقديم الخدمات الاستشارية يؤثر على استقلالية المدقق الخارجي وقد توصل الباحث إلى أن استقلالية المدقق تتأثر بتقديم هذه الخدمات. و أيضا قام (Griffin and Lont:2010) بدراسة أخرى فيما إذا كان هنالك اثر للخدمات الاستشارية على استقلالية المدقق فتوصل الباحثان إلى أن أغلبية الأشخاص الذين أجابوا على أسئلة الدراسة بأنها تضعف من استقلالية المدقق.

وكون المدقق الخارجي هو ممثل للمساهمين و راعيا لمصالحهم وبما ان البيانات المالية التي يقوم بتدقيقها تعتبر اداة لقياس كفاءة الإدارة، فان ذلك يتطلب من المدقق أن يقوم بإبداء رأيه بشكل مستقل ومحيد، لذلك يجب أن يكون بعيداً عن أي تأثير من قبل الإدارة أو أي تأثير آخر مرتبط بمصالحه و رغباته في الوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيقها.(محمد و عبد المجيد:1992).

وقد يرجع السبب في قيام الشركات بطلب الخدمات الاستشارية من المدقق الخارجي نظرا إلى خبرته الكبيرة و إلمامه بحسابات الشركة وطبيعة أعمالها و اعتقاد تلك الشركات أن المدقق قادر على تقديم الحل الأمثل لها ومن أمثلة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعملاء خدمات مسك السجلات المحاسبية، الاستشارات الضريبية و الاستشارات الإدارية (التميمي:2004). كما انه بعد انتهاء المدقق من قيامه بتقديم خدماته الاستشارية المطلوبة منه فإنه

يقوم بتقديم تقرير حول هذه الخدمات وحيث يعتبر هذا التقرير الخطوة الأخيرة التي يقوم بها (جمعه: 2008).

لذلك قد تتعدى هذه الخدمة لتصبح أكثر من خدمة استشارية و بالتالي يكون لها اثر على استقلالية المدقق و حياديته و بالتالي على جودة تدقيقه للبيانات المالية المكلف بتدقيقها و بالتالي تصبح تقاريره حول البيانات المالية مضللة لمتخذ القرار. وعليه يمكن القول إن استقلالية المدقق الخارجي عند إبداء رأيه بشكل محايد في القوائم المالية المدققة من قبله أحد العوامل الضرورية و الهامة لزيادة الثقة في تقريره (أبو غانم: 2009).

ويمكن القول إن استقلالية المدقق تعتبر هامة جدا و ضرورية لمستخدمي البيانات المالية المدققة و ذات تأثير على تصورات المستخدمين سواء أكانوا مستثمرين او مقرضين أو أي جهات أخرى ذات علاقة. ومن هنا أدركت الجمعيات و المؤسسات المنظمة لمهنة التدقيق و المحاسبة أهمية استقلال المدقق الخارجي، و قد أعطت هذه المؤسسات أهمية كبيرة لاستقلالية المدقق و قد حاولت أبعاد المدقق عن أية أمور قد تؤدي إضعاف استقلاليته (يماني: 1991).

8-1-2- خصائص الخدمات الاستشارية :

تتسم الخدمات الاستشارية التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي بشكل عام بما يلي: (جمعة ، 2009)

1 . تتم بناء على طلب من الإدارة : تقوم إدارة الشركة بالطلب من المدقق الخارجي بتقديم النصح والإرشاد لها في إحدى ميادين العمل سواء أكانت إدارية أو مالية.

2 . تتم من خلال متخصصين : أي أنه يجب توافر الكفاءة المهنية والعلمية بالإضافة إلى الخبرة العملية في ذلك.

3 . يجب أن تتسم بالاستقلالية : أي أن تكون مستقلة عن عملية فحص البيانات المالية للعميل.

4 . يجب أن توفر لها السرية : بحيث تبقى هذه الاستشارات والتي يقدمها المدقق للإدارة سرية وغير معلنة نظراً لأهميتها وخطورتها.

5 . ذات طبيعة استشارية فقط : فيجب أن لا تتعدى دور النصيح والإرشاد ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرار وهي إحدى الوسائل لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها.

9-1-2-أنواع الخدمات الاستشارية:

تنقسم الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق للعميل بشكل عام الى نوعين هما:
(ابو غزالة طلال, 2010)

1-9-1-2-الخدمات الاستشارية الإدارية:

تتطلب البيئة العامة للأعمال وعوامل الأمن والاستقرار ووجود المشاريع ذات الريادة وأيضاً وجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ذات الأثر الواضح في نجاح الأعمال الاستثمارية أو فشلها , لذلك تقوم شركات التدقيق بتقديم مجموعة من الخدمات الإدارية ومن الامثلة على هذه الخدمات التي تقدم للعملاء:

- دراسات الجدوى الاقتصادية إذ تتطلب الشركات والمشاريع في بداية عملها إجراء عمليات دراسة الجدوى الاقتصادية لاكتشاف احتمالات نجاح المشروع في ظل الظروف المحيطة بالمشروع.

- دراسات وأبحاث السوق: نظراً للتقلبات التي تواجهها الأسواق العربية ورغبة الشركات في تكوين صورة شاملة للخدمات التجارية في مختلف أنحاء الوطن العربي لا بد من تحليل القوى الشرائية والاستهلاكية .
- الأبحاث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية: نظراً لأهمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية كونها لا تقل أهمية عن الظروف السياسية والمالية وكون المؤسسات تحتوي على أشخاص هم من المجتمع وتؤثر فيهم لذلك تحتاج الشركات إلى مثل هذه الاستشارات لمعرفة الأنماط السلوكية.
- خطط العمل: إذ تعتبر خطة العمل مهمة جداً لأنها تمثل الطريق لتحديد أعمال المؤسسة لكي تتمكن المؤسسة من إنجاز العمل في الوقت المحدد وبطريقة سليمة وتحقق المؤسسة استخدام أمثل للموارد المتاحة لا بد من توفر خطط العمل.
- التخطيط الإستراتيجي: نظراً للتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال ولتقدير موقف الشركة التنافسي لا بد للمؤسسة من الاهتمام بموضوع التخطيط الإستراتيجي ومراجعة الخطط طويلة الأجل لأهمية التخطيط الاستراتيجي.

2-9-1-2- الخدمات الإستشارية المالية:

يتركز الهدف الأساسي لهذا النوع من الخدمات على بناء العمليات على أسس مالية سليمة وصحيحة تعمل على تسهيل الحركة المالية، بحيث تكون قابلة للإدراج في تقارير محاسبية تدفع الإدارة لاتخاذ القرارات السليمة وأيضاً تصميم النظم المالية والمحاسبية ومن الامثلة عليها:

1. مراجعة وتحسين العمليات المحاسبية.
2. أنظمة واساليب التنبؤ المالي.
3. أنظمة التحدي للعمليات المالية والتشغيلية.
4. تصميم نظم محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية.
5. أنظمة تخفيض التكاليف ورصد الخسائر.

6. تحليل المخاطر المالية.

7. تصميم نظم المحاسبة المالية.

10-1- رأي المجامع المهنية بالخدمات الاستشارية:

لقد اتفقت المجامع المهنية على عدم جوازية تقديم مدقق الحسابات الخارجي للخدمات الاستشارية الادارية للعميل كونها ذات تأثير على استقلاليتته على الرغم من القواعد الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي و الذي يجيز للمدقق تأدية هذه الخدمات، بحجة أن المدقق يحافظ على استقلاليتته عند تقديم الخدمة أما هيئة الأوراق المالية (SEC) فأنها لا تجيز للمدقق تقديم هذه الخدمات للعميل إلى جانب عملية التدقيق كونها تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي (مطر:1992). كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أهم العوامل التي تشجع المدققين بالتمسك بأخلاقيات المهنة بالإضافة إلى مراعاة هذه القواعد عند قيامه بعملية التدقيق (Arens:2003)

وأكد على ذلك العديد من الدراسات التي قامت بدراسة أثر مثل هذه الخدمات على استقلالية و نزاهة المدقق الخارجي في حال تقديمه مثل هذه الخدمات ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها (Wallman,1996) حيث توصل الباحث إلى انه كلما زادت الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل فإنها تؤثر سلباً على استقلاليتته. أما في الأردن فلقد حظر قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على المدقق تقديم الخدمات الاستشارية للعميل.

11-1- العناصر الرئيسية للخدمات الاستشارية:

يجب على المدقق أو الشخص الذي يقوم بتقديم خدماته الاستشارية للعملاء أن تتوفر فيها بعض العناصر الأساسية و التي لا بد من توافرها عنده وهي على النحو التالي: (مطر:1992)

1- على المدقق أن يقوم بتحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها و لمن سيقدم هذه الخدمة و الشخص الذي سيقدمها و قد يتم ذلك من خلال الاتفاق أو العقد.

2- يجب أن يتوفر التأهيل العلمي و العملي للشخص الذي سيقدم هذه الخدمة.

3- أن لا تتعدى هذه الخدمة إلى اتخاذ القرار حيث يجب أن لا يتعدى دور مقدم الخدمة عن الاستشارة فقط.

وعند تقديم الخدمات الاستشارية هنالك عناصر يجب مراعاتها و عدم اغفالها وهي: (مطر،1992)

1-- أن تتوفر لدى المدقق الذي سيقدم الخدمة للعميل الخبرة العلمية والعملية لانجاز الخدمة بشكل جيد.

2- تحديد الأركان الأساسية للخدمة الاستشارية و يتم ذلك من خلا عقد أو اتفاقية وتتكون أركان الخدمة الاستشارية من الخدمة و العميل و طبيعة الخدمة الاستشارية.

3- ان يكون دور مقدم الخدمة الاستشارية محصور بالاستشارة ولا يتعدى ذلك.

2-2: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة:

2-2-1: الدراسات العربية

1- دراسة يماني (1991) بعنوان : دراسة اختباريه لبعض العوامل المهمة المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين والمقرضين ومحلي الاستثمار في المملكة العربية السعودية .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المقرضين والمدققين ومحلي الاستثمار وذلك من خلال أربعة عوامل تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي ، وهذه العوامل هي

- الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق للعميل
- دور الإدارة في اختيار المدقق
- حجم مكتب التدقيق
- المنافسة بين مكاتب التدقيق

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استبانة أعدت لتحقيق أهداف البحث وتم توزيعها على (74) من المحاسبين القانونيين و

(41) من محلي الائتمان و (22) من محلي الاستثمار وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها

(1) إن تقديم الخدمات الاستشارية للعميل من قبل المدقق ليس له اثر كبير أو دلالة إحصائية على استقلالية المدقق.

(2) إن اختيار الإدارة للمدقق يعمل على زيادة خطر فقدان المدقق لاستقلاليته.

(3) زيادة المنافسة بين مكاتب التدقيق تؤدي إلى زيادة خطر فقدان المدقق لاستقلاليته .

(4) إن مكاتب التدقيق الصغيرة تكون عرضة أكثر من مكاتب التدقيق الكبيرة في فقدان استقلاليته.

2- دراسة مطر (1994) بعنوان: سبل تدعيم استقلال مدقق الحسابات الخارجي بالأردن دراسة ميدانية تحليلية لآراء المدققين ومستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على المهنة.

هدفت هذه الدراسة لقياس مجموعة من العوامل التي تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي في الأردن و تكونت عينة الدراسة من (12) من جهات الرقابة و الأشراف و (28) المدققين العاملين في المكاتب الكبيرة و (53) من المدققين في المكاتب الصغيرة و (36) من مستخدمي البيانات المالية المدققة. وقد توصل الباحث من خلالها إلى تحديد العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق مرتبة تنازلياً وجاء هذا الترتيب كالتالي:

1- دور الإدارة في تعيين المدقق وعزلة وتحديد اتعابه.

2- حجم مكتب التدقيق.

3- المنافسة في سوق المهنة.

4- قيمة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق.

5- طول فترة استمرارية العلاقة بين المدقق والعميل.

6- الخدمات الاستشارية.

كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود تفاوت بين آراء المدققين العاملين في المكاتب الكبيرة و المدققين العاملين في المكاتب الصغيرة حول الوزن النسبي للعوامل المؤثرة على استقلالية المدقق.

3- دراسة أحمد (2003): بعنوان العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق : (دراسة تحليلية) .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين والمديرين الماليين والمستثمرين وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل واختبار فيما إذا وجد اختلاف بين آراء العينة بالنسبة لهذه العوامل على وجود التدقيق .

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على الكتب والدوريات والمراجع العلمية، ولجمع البيانات استخدم الباحث استبانته خاصة تم إعدادها وتصميمها لتحقيق أهداف الدراسة .

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها :

أنه يوجد أثر واضح لمتغيرات الدراسة على جودة تدقيق الحسابات وكان أكثر المتغيرات تأثيراً هي العوامل المتعلقة بفريق عمل التدقيق وبنسبة تأثير (83.2) %، أما العوامل المرتبطة بتنظيم المكتب وسمعته فكانت بنسبة (78.1) % والعوامل المتعلقة بالعمل الميداني وإجراءات الرقابة على تنفيذ عمليات التدقيق بنسبة (76.8) %، أما العوامل المتعلقة بإتعاب التدقيق فكان تأثيرها بنسبة

(65.1%)، كما أظهرت الدراسة أهمية معرفة فريق العمل بمبادئ المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية والتزامهم بأخلاقيات المهنة كالاستقلالية والنزاهة والموضوعية وأيضاً ضرورة توفر الخبرة المهنية بنشاط العميل وهذا بدوره يعمل على رفع جودة عمل المدقق . وأيضاً أظهرت الدراسة تفاوت بين آراء العينة في تحديد العوامل المؤثرة على جودة التدقيق.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها اهتمام مكاتب التدقيق والجمعيات المختصة بتأهيل الممارسين للمهنة ، والتركيز على تمسك المهنيين بأخلاقيات المهنة كالاستقلالية والموضوعية والنزاهة ومعاينة المخالف لهذه الأخلاقيات بالإضافة إلى إلزام مكاتب التدقيق بتطبيق نظام للجودة ، وأيضاً أن يكون لجمعية المحاسبين القانونيين دور بتطبيق نظام للجودة و دور أشرافي ورقابي في وضع معايير لتحديد أتعاب التدقيق بما يتناسب مع الجهد المنجز والمبذول .

4- دراسة أبو غانم (2005) بعنوان: العوامل المؤثرة على استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد و تحليل العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق الخارجي في الأردن وقد تم تصنيفها إلى عدة عوامل منها مادية و سلوكية و عوامل متعلقة بالعميل وعوامل متعلقة ببيئة التدقيق و عوامل متعلقة بمكتب التدقيق والتي بدورها تؤثر على استقلالية و مصداقية المدقق الخارجي. وقد شكل مجتمع الدراسة المدققين العاملين و المرخصين من فئة (أ) والبالغ عددهم (476) مدققاً تم اختيار عينه عشوائية مكونه من (108) مدققاً وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك عدة عوامل تؤثر سلباً على استقلالية المدقق وهذه العوامل هي:

1-العوامل المادية متمثلة في:

أ- أتعاب المدقق.

ب- تقديم الخدمات الاستشارية.

2-العوامل السلوكية متمثلة في:

أ- التعارض بين مصالح و أهداف المدقق و العميل.

ب- طريقة تعيين و عزل المدقق.

3-العوامل المتعلقة بالعمل متمثلة في:

أ- التخير في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ب- دور الإدارة في اختيار المدقق.

ج- الوضع المالي للعميل.

4-العوامل المتعلقة ببيئة التدقيق متمثلة في:

أ- المنافسة بين مكاتب التدقيق.

ب- العلاقات الشخصية.

5-العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق متمثلة في :

أ-المنافسة بين مكاتب التدقيق.

ب - طول الفترة الزمنية الخاصة بعملية التدقيق.

5- دراسة النوايسة (2006) بعنوان: العوامل المؤثرة على جودة تدقيق

الحسابات دراسة ميدانية من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين في الاردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة على جودة تدقيق

الحسابات. كما قام الباحث بتحليل متغيرات الدراسة إلى خمسة متغيرات وبيان

أثر هذه العوامل على جودة عمل المدقق وقام الباحث بتقديم توصيات لرفع

مستوى المهنة وتكونت عينة الباحث من (314) مدققاً تم اختيار عينه عشوائية مكونه من (62) مدقق وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن المدققين يدركون و بشكل عام أهمية جودة التدقيق وان أكثر ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق في حين أن أقل ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بعملية تنظيم المكتب. كما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق فيما يتعلق بحجم المكتب و التنوع في الخدمات التي يؤديها وقدم الباحث بعض التوصيات إلى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين و المدققين أنفسهم بهدف تحسين الأداء.

6- دراسة قريط (2008) بعنوان: الخدمات الاستشارية و اثرها على حياد المدقق الخارجي في الأردن.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى استقلالية المدقق الخارجي في الأردن عند تقديمه لخدماته الاستشارية للعميل وتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق المزاوله للمهنة في الأردن وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (10) مكاتب تدقيق تقدم خدماتها في عمان. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

- 1- تمثل أتعاب مدققي الحسابات الناجمة عن تقديمهم للخدمات الاستشارية جزءاً مهماً من إجمالي دخولهم.**
- 2- يرافق تقديم مدقق الحسابات للخدمات الاستشارية لمنشأة العميل قيامه أيضاً بتقديم خدمات التدقيق.**
- 3- قيام مكاتب التدقيق بتقديم خدمات التدقيق خلال فترات مالية طويلة و متتالية بالتزامن مع تقديمهم للخدمات الاستشارية.**
- 4- أدى قلة المدققين العاملين في مكاتب التدقيق إلى عدم الفصل بين من يقدم خدمات التدقيق ومن يقدم الخدمات الاستشارية لمنشأة العميل.**

7- دراسة البياضي (2008) بعنوان: دراسة اختباريه للعوامل المؤثرة على استقلال مراجعي الحسابات بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية .

حيث جاءت هذه الدراسة لدراسة العوامل ذات التأثير على استقلالية المدقق ولقد تم تقسيمها إلى ثلاثة عوامل :عوامل شخصية وعوامل خارجية وعوامل تنظيمية ، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لها آثار سلبية على استقلالية المدقق الخارجي تم ترتيبها حسب الأهمية النسبية لها وعلى النحو التالي:

1-العوامل الشخصية : وهي وجود علاقات شخصية وعلاقات مالية وقبول الهدايا والاستمرارية في التدقيق لأكثر من فترة او تحيز سياسي من قبل المدقق.

2-عوامل خارجية تتعلق بالأتعاب التي يتقاضاها المدقق والقيود المفروضة عليه وضغوط الفترة لإجراء عملية التدقيق.

3-عوامل تنظيمية تتعلق بضعف بعض الصلاحيات وعدم الاهتمام بالنتائج والتوصيات ، وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها إنشاء قطاع استشاري مستقل من القطاعات الرقابية يقوم بتقديم الخدمات بخلاف المراجعة (العمليات الاستشارية) للجهات الخاصة للرقابة أو أي جهات أخرى حكومية.

8- دراسة البدور (2008) بعنوان العوامل المؤثرة على أتعاب مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد هدفت هذه الدراسة على التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على أتعاب المدقق الخارجي في الأردن وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (80) مكتب تدقيق . وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق مثل حجمه و ارتباطه بشركات عالمية بالإضافة إلى شهرته تأثير كبير على مستوى الأتعاب التي سيحصل عليها وأن العوامل المرتبطة بالشركة التي يقوم بتدقيقها العوامل

المرتبطة بها و بالبيئة الخارجية لها أقل تأثير على مستوى الأتعاب التي يحصل عليها المدقق الخارجي.

9- دراسة ابوصيام (2009) بعنوان : العوامل المؤثرة في جودة أعمال مكاتب التدقيق في الأردن .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجودة والمعايير المتعلقة بها وما هي الأساليب المستخدمة في قياسها وعلى مدى اهتمام مكاتب التدقيق في الأردن بمعايير الجودة . وذلك من خلال دراسة العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية وبيان أثر هذه العوامل على جودة أعمال مكاتب التدقيق في الأردن . وقد اعتمد الباحث منهج التحليل الوصفي لبيان أثر العوامل الداخلية والخارجية على جودة التدقيق .

وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية هي أكثر العوامل تأثيراً على جودة أعمال مكاتب التدقيق أما العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية فهي أقلها تأثيراً وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن التزام مكاتب التدقيق بضوابط الرقابة على جودة أعمالها يعتبر الضابط الرقابي الأكثر أهمية أما أقلها أهمية فهو الضابط الرقابي المتعلق بالمتطلبات المهنية.

2-2-2: الدراسات باللغة الانجليزية

1- دراسة (Carcello and et.al:1992) بعنوان

(AUDIT QUALITY ATTRIBUTES :THE PERCEPTION OF AUDIT PARTNERS,
PREPARES &FINANCIAL STATEMENTUSER)

هدفت هذه الدراسة إلى عمل مقارنة بين آراء معدي و مستخدمي البيانات المالية و المدققين لهذه القوائم وذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ومعرفة أهمية كل عامل منها حسب رأي الفئات المشمولة في الدراسة و لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانته على (245) مدقق من شركات التدقيق الست الكبرى وتوزيع (264) على المديرين الماليين للشركات المساهمة بالإضافة إلى (120) من مدراء التأمين في البنوك التجارية في الولايات الأمريكية المتحدة. وقد توصلت الدراسة إلى التعرف إلى أربعة عوامل تعتبر من العوامل المهمة في جودة التدقيق وهي الخبرة لدى مكتب التدقيق و التخصص لدى المكتب وتلبية طلبات العميل والتقيد بمعايير التدقيق العامة وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة.

2-دراسة (Esmond:1995) بعنوان

(THE EFFECTS OF REWARD STRUCTURE AND ETHICAL AMBIVALENCE ON AUDIT STAFF REPORTING BEHAVIOR :AN EXPERIMENTAL LAB STUDY)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الأتعاب التي يتقاضاها المدقق و الوقت الذي يقضيه في عملية التدقيق على السلوك المهني للمدقق واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وتكونت عينة الدراسة من (120) من شركات التدقيق العامة في الولايات المتحدة الأمريكية .وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج حول المتغيرات السابقة على عملية التدقيق ومن أهم هذه النتائج أنه في حال تم وضع نظام ثابت للأتعاب التي يتقاضاها المدقق يعتبر أفضل من أي نظام آخر قد يتم استخدامه كنظام العمل الإضافي مثلاً.وأيضاً توصل الباحث إلى أنه كلما قل التضارب في السلوك المهني للمدقق الذي يقوم بالتدقيق يعمل ذلك على الحد من درجة تورط المدقق في قيامه بإعداد التقرير بشكل غير نزيه و توصل الباحث

إلى انه من الضروري العمل على تخطيط التنظيم لعملية التدقيق لأن ذلك يعمل على الحد من التضارب في السلوك المهني لدى المدققين.

3 - دراسة (Wallman:1996) بعنوان :

(THE FUTURE OF ACCOUNTING ,PART 111:RELIABILITY AND AUDITOR INDEPENDENCE).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الخدمات الغير محاسبية على استقلالية المدقق الخارجي وقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة في الموضوع ، و لقد كشفت الدراسة بأنه من الممكن أن تتأثر استقلالية مدقق الحسابات بشكل عكسي عند تقديم الخدمات الغير محاسبية إذا تم تصور هذه الخدمات على أنها تؤدي إلى زيادة العلاقة الاقتصادية بين المدقق الخارجي والعملاء و توصل الباحث إلى انه كلما زادت الخدمات الغير محاسبية فأن ذلك يقلل من استقلالية المدقق الخارجي.

4- دراسة (Pike:1998) بعنوان

(ETHICAL DILEMMAS IN ACCOUNTING METHODOLOGY FOR RESOLUTION DILEMMAS ETHICS EN CONTABILIDAD :METHODOLOGIA DE RESOLUTION)

ولقد قام الباحث في هذه الدراسة بإيجاد العلاقة بين المشاكل الأخلاقية في الهيئات المهتمة بمهنة المحاسبة و التدقيق و المشاكل و القضايا الأخلاقية المتعلقة بالأشخاص الذين يقومون بإعداد البيانات المحاسبية وهذه القضايا التي تنشأ نتيجة لتضارب المصالح لمستخدمي البيانات المالية مع القضايا الأخلاقية للمدققين الذين يعملون في شركات خاصة سواء أكانت هذه الشركات ملك لهم أو يعملون بها وقد توصل الباحث لعدة نتائج مختلفة منها أن أغلب الأسباب لمثل هذه المشاكل تأتي من عدم الوضوح في السياسات و الأساليب المستخدمة بالإضافة إلى طبيعة الهيكل التنظيمي و طبيعة العقوبات التأديبية الموضوعة و أيضا توصل

الباحث إلى أن مثل هذه القضايا تعمل هذه المشاكل على الحد من دور المدققين و تعمل على عرقلة عملهم.

5- دراسة ((Goldwaser: 1999)) بعنوان (THE TASKS AWAITING THE ISB)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان هنالك أثر للخدمات الاستشارية على استقلالية المدقق الخارجي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة و كشفت الدراسة بأن الخدمات الإضافية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل تخلق علاقة وثيقة بين مدقق الحسابات والعميل مما يعزز معرفة مدقق الحسابات بالعميل وبالتالي تزيد من استقلالية المدقق وبناء على ذلك فإن تقديم مدقق الحسابات الخارجي للخدمات الاستشارية يؤدي إلى تدعيم استقلالية المدقق.

6- دراسة (Palmore:1999) بعنوان

(EMPIRICAL RESEARCH ON AUDITOR LITIGATION .)

قام الباحث في دراسته باستخدام مقياس مختلف عن الدراسات الأخرى في نفس المجال من خلال مسح للقضايا المقامة ضد مكاتب التدقيق وذلك لإيجاد العلاقة بين عدد القضايا المقامة على مكاتب التدقيق استقلالية المدقق الخارجي وقد قام الباحث بدراسة وتحليل (472) قضية من بين الأعوام (1960-1985) والمقامة ضد الثمانية مكاتب الكبرى والمكاتب التي لا تنتمي لهذه المجموعة في الولايات المتحدة الأمريكية و توصل الباحث إلى أن أقل من 1% من القضايا المقامة ضد مدققي الحسابات ما بين الأعوام احتوت على إدعاءات تتعلق بتقديم الخدمات الغير محاسبية وهذا يدل على أنه لا يوجد أثر كبير للخدمات الغير محاسبية فيما يتعلق بالقضايا المقامة على مدققي الحسابات.

7- دراسة (Vastraelen :2000) بعنوان :

(THE IMPACT OF RENE WARBLE LONG TERM AUDIT MANDATES ON AUDIT QUALITY)

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر التشريعات المفروضة من الحكومة في بلجيكا على جودة التدقيق وقد قام الباحث بدراسة العلاقة بين طول فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم مكتب التدقيق و أتعاب المدقق التي يحصل عليها من العميل وتأثيرها كمتغيرات مستقلة على جودة التدقيق كمتغير تابع وتكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة الكبرى في بلجيكا حيث تم أخذ الشركات التي لديها أعباء مالية كبيرة و الشركات التي ليس لديها أعباء مالية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وقد توصل الباحث إلى أنه كلما كانت فترة الاحتفاظ بالعميل طويلة وكانت أتعاب المدقق كبيرة تزيد احتمالية إصدار تقارير غير نظيفة و بالتالي قلة جودة التدقيق.

8- دراسة (Defond,et.al:2002) بعنوان

(DO NON –AUDIT SERVICE FEES IMPAIR INDEPENDENCE EVIDENCE FROM GOING CONCERN AUDIT OPINIONS)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا كانت الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية غير خدمة التدقيق تؤثر على حيادية المدقق و تضعف منها واستخدم الباحثون قاعدة بيانات تحتوي على مجموعة من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي تحتوي على مقدار الأتعاب التي يحصل عليها المدقق الخارجي وقد تكون مجتمع الدراسة من (4105) شركة من هذه الشركات تم اختيار (2428) منها. و لم يتوصل الباحثون إلى أن هذه الأتعاب تؤثر على حيادية المدققين و بالرغم من ذلك وجد الباحثون أن المدققين الذين يتقاضون أتعاب عالية من الممكن أن لا يقدموا آراء تتماشى مع رغبات العملاء وهذا يشير إلى أن المدققين يتصرفون نسبيا بحياديته أكبر تجاه هؤلاء العملاء . وكشفت

الدراسة أيضا بأن تعليمات (SEC) المبنية على ان قضايا أجور الخدمات غير التدقيقية تضعف من استقلالية المدقق ليس لها أساس.

9- دراسة (Suzanne and et.ai:2007) بعنوان: Auditor

(SPECIALIZATION ,PERCEIVED AUDIT QUALITY , AND AUDIT FEES IN THE LOCAL GOVERNMENT AUDIT MARKET)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تخصص المدقق و مقدار الأتعاب التي يحصل عليها على جودة التدقيق الذي يقوم به وقد تكونت عينة الدراسة من (241) مديراً مالياً من حكومة فلوريدا المحلية وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص يرتبط ايجابيا بجودة التدقيق و لكن ليس مع أتعاب التدقيق وتوصلت أيضا إلى أن المدققين في المكاتب الكبيرة يقدمون تقارير ذات جودة عالية ولكنهم يطالبون بالحصول على أتعاب عالية و بشكل مستمر.

10- دراسة (Griffin and Iont:2010) بعنوان:

(NON – AUDIT FEES AND AUDITOR INDEPENDENCE NEW :EVIDENCE BASED ON GOING CONCERN OPINIONS FOR US COMPANIES UNDER STRESS).

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات فيما إذا كانت الأتعاب التي يتقاضاها مدققو الحسابات مقابل الاستشارات المالية تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي. وقد طورت هذه الدراسة نموذجاً يثبت العلاقة العكسية بين الأتعاب التي يحصل عليها المدقق من تقديم الاستشارات المالية واستقلاليتهم وقد تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من شركات الولايات المتحدة الأمريكية التي تواجه ضغطاً مادياً. وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية (عكسية) بين الأجور والاستشارات المالية واستقلالية المدققين الخارجيين.

ملخص الدراسات السابقة:

يبين الجدول (1-2) ملخصاً لنتائج الدراسات السابقة وعلى النحو التالي:

جدول (1-2)

الدراسة	أهم النتائج التي توصلت إليها
أ	الدراسات العربية
1-	دراسة يمانى (1991). - توصلت الدراسة إلى وجود أثر للخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل على استقلاليته بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بحجم المكتب والمنافسة مع المكاتب الأخرى.
2-	دراسة مطر (1994). - وجود أثر للخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل على استقلاليته
3-	دراسة أحمد (2003). - توصلت الدراسة أن للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي من العميل أثر على جودة التدقيق بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تنظيم المكتب وسمعته.
4-	دراسة أبو غانم (2005). - توصلت الدراسة أن للعوامل المادية أثر على استقلالية المدقق والخدمات الاستشارية هي أحد هذه العوامل المادية والتي يقدمها المدقق الخارجي للعميل.
5-	دراسة النوايسة (2006). - توصلت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق حيث كان أهمها العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق أما أقلها فكانت تلك العوامل

		المرتبطة بتنظيم المكتب.
-6	دراسة قريط (2008).	- توصلت الدراسة أن أتعاب مدققي الحسابات الناجمة عن تقديمهم للخدمات الاستشارية جزء مهم من إجمالي دخولهم.
-7	دراسة البياضي (2008).	- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لها آثار سلبية على استقلالية المدقق الخارجي كان أهم هذه العوامل هو العوامل الشخصية وأقلها العوامل التنظيمية.
-8	دراسة البدور (2008).	- توصلت الدراسة إلى أن العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق مثل حجمه وارتباطه بشركات عالمية بالإضافة إلى شهرته تأثير كبير على مستوى الأتعاب التي سيحصل عليها.
-9	دراسة أبوصيام (2009)	- توصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية هي أكثر العوامل تأثيراً على جودة أعمال مكاتب التدقيق أما العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية فهي أقلها تأثيراً.
ب	الدراسات باللغة الانجليزية	
-1	دراسة (Carcello and et.al:1992)	- توصلت الدراسة إلى التعرف إلى أربعة عوامل تعتبر من العوامل المهمة في جودة التدقيق وهي الخبرة لدى مكتب التدقيق و التخصص لدى المكتب وتلبية طلبات العميل و التقيد بمعايير التدقيق العامة.
-2	دراسة (Esmond:1995)	- توصلت الدراسة أنه في حال تم وضع نظام ثابت للأتعاب التي يتقاضاها المدقق يعتبر أفضل من أي نظام آخر وانه كلما قل التضارب في السلوك

المهني للمدقق زادت نزاهته وعدم تورطه.		
- توصلت الدراسة بأنه من الممكن أن تتأثر استقلالية مدقق الحسابات بشكل عكسي عند تقديم الخدمات الغير محاسبية	دراسة (Wallman:1996)	-3
- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الأسباب لحدوث مشاكل بين المدقق والعميل تأتي من عدم الوضوح في السياسات و الأساليب المستخدمة بالإضافة إلى طبيعة الهيكل التنظيمي و طبيعة العقوبات التأديبية الموضوعة.	دراسة (Pike:1998)	-4
- توصلت الدراسة بان الخدمات الإضافية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل تخلق علاقة وثيقة بين مدقق الحسابات والعميل مما يعزز معرفة مدقق الحسابات بالعميل وبالتالي تزيد من استقلالية المدقق.	دراسة (Goldwaser: 1999)	-5
- توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد أثر كبير للخدمات الغير محاسبية فيما يتعلق بالقضايا المقامة على مدققي الحسابات.	دراسة (Palmorse:1999)	-6
- توصلت الدراسة إلى انه كلما كانت فترة الاحتفاظ بالعميل طويلة وكانت أتعاب المدقق كبيرة تزيد احتمالية إصدار تقارير غير نظيفة و بالتالي قلة جودة التدقيق.	دراسة (Vastraelen :2000)	-7
- توصلت الدراسة إلى أن تعليمات (SEC) المبنية على أن قضايا أجهور الخدمات غير التدقيقية تضعف من استقلالية	دراسة (Defond,et.al:2002)	-8

المدقق ليس لها أساس.		
- وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص يرتبط إيجابيا بجودة التدقيق ولكن ليس مع أتعاب التدقيق وتوصلت أيضا إلى أن المدققين في المكاتب الكبيرة يقدمون تقارير ذات جودة عالية ولكنهم يطالبون بالحصول على أتعاب عالية و بشكل مستمر.	دراسة (Suzanne and et.ai:2007)	-9
- وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية (عكسية) بين الأجر والاستشارات المالية واستقلالية المدققين الخارجيين	دراسة (Griffin and Iont:2010)	-10

ما يميز هذه الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة من حيث المضمون حيث تقوم هذه الدراسة بقياس أثر الخدمات الاستشارية المالية و الادارية على المتطلبات الاخلاقية لجودة التدقيق وما يميز هذه الدراسة عن غيرها وحسب علم الباحث أن الدراسات السابقة قد اخذت عدة عوامل ذات تأثير على جودة التدقيق أما في هذه الدراسة فإن الباحث قد ركز على الخدمات الاستشارية كمتغير مستقل واثره على المتطلبات الاخلاقية لجودة التدقيق كمتغير تابع.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

3-4 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

3-5 صدق أداة الدراسة وثباتها

6-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3: منهجية الدراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل وتفسير البيانات واستخراج النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل أداة القياس المستخدمة وهي "الأستبانة" وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) كما استخدم الباحث اختبار (t-test) وتحليل التباين الأحادي (Anova) في اختبار فرضيات الدراسة بالإضافة إلى اختبار (Scheefee) لتحديد أسباب الفروقات بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة حول أثر الخدمات الاستشارية الإدارية و المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة

التدقيق واستخدم أيضا اختبار كرونباخ الفا لقياس ثبات الأداة المستخدمة وهي الاستبانة في هذا البحث.

2-3: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين المرخصين من الفئة (أ) و ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و المديرين الماليين في الشركات المساهمة الأردنية.

3-3: عينة الدراسة:

تم توزيع (150) استبانته لتشمل عدداً من الأفراد المنتمين للشركات المساهمة العامة والبنوك التجارية و مكاتب التدقيق وتم استرجاع (120) وتم استبعاد (16) استبانة بياناتها غير مكتملة، وتبين أن (104) منها قابلة للتحليل وذلك لتصبح نسبة الاستبانة المستخدمة في الدراسة (69.3)% وهي نسبة مقبولة إحصائياً وتكونت الاستبانات التي تم تحليلها من أفراد العينة على (44) من المدققين الخارجيين و (41) من المدراء الماليين في الشركات المساهمة العامة و (19) من ضباط الائتمان في البنوك التجارية. وحسب جدول (3 - 1).

جدول (3 - 1)

الرقم	الفئة المشمولة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	ما تم تحليله
1-	مدقق خارجي	65	50	44
2-	مدير مالي	50	48	41
3-	مدير ائتمان	35	22	19
4-	المجموع	150	120	104

جدول (3 - 2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الوظيفة	مدقق خارجي	44	42.3
		مدير مالي	41	39.4
		ضابط ائتمان	19	18.3
		المجموع	104	100.0
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	86	82.7
		دبلوم عالي	2	1.9
		ماجستير	13	12.5
		دكتوراه	1	1.0
		غير ذلك	2	1.9
		المجموع	104	100.0
3	التخصص	محاسبة	82	78.8
		إدارة أعمال	3	2.9
		اقتصاد	3	2.9
		تمويل	6	5.8
		غير ذلك	10	9.6
		المجموع	104	100.0

39.4	41	أقل من (5) سنوات	سنوات الخبرة	4
30.8	32	من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات		
10.6	11	من (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة		
19.2	20	(15)سنة وأكثر		
100.0	104	المجموع		
7.7	8	CPA	شهادات مهنية	5
5.8	6	CMA		
8.7	9	JCPA		
77.9	81	لايوجد		
100.0	104	المجموع		

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (2-3) حول الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الى أن غالبية افراد تلك العينة بحكم وظائفهم ومؤهلاتهم العلمية بالإضافة إلى تخصصاتهم وخبراتهم الوظيفية مؤهلون بالقدر الذي يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بقدر أكسب تلك الإجابات سمعة المصدقية التي انعكست بالتالي على مصداقية النتائج التي كشفت عنها الدراسة.

3-4 : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات:

بغية تحقيق هدف الدراسة ، أتمدت الدراسة على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات القابلة للوصف والتحليل والمعالجة الإحصائية :

1. **البيانات الثانوية** : المتعلقة بالجانب النظري ومصادرها الدراسات ، والمقالات والرسائل الجامعية ، والكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

2. **الاستبانة** : لغرض توفير البيانات المتعلقة بالدراسة فقد صممت الاستبانة أوليا وتم تحكيمها من قبل مجموعة من الأكاديمين والباحثين في مجال موضوع الدراسة وقد استهدفت الحصول على البيانات الأولية لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجتها لأسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وتضمنت الاستبانة ثلاثة اجزاء رئيسية هي:

الجزء الأول : وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات هي (الوظيفة ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، شهادات مهنية) .

الجزء الثاني : تضمنت ارشادات عامة لافراد عينة الدراسة تساعدهم في الاجابة على اسئلة الدراسة. وتكون هذا الجزء مما يلي

الجزء الثالث: وتضمن أسئلة الدراسة وزعت على ثلاثة محاور قسم كل منها في فقرات تساهم في توفير المعلومات المناسبة للإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار الفرضيات وقد وزعت هذه الأسئلة على ما يلي:

أ. الخدمات الاستشارية المالية وتضمنت (24) فقرة توزعت على (6) فقرات لكل من :

1. نزاهة المدقق في البنود الاستشارية المالية .

2. موضوعية المدقق في البنود الاستشارية المالية.

3. كفاءة المدقق في البنود الاستشارية المالية.

4. استقلالية المدقق في البنود الاستشارية المالية.

ب. الخدمات الاستشارية الإدارية وتضمنت (24) فقرة توزعت على (6) فقرات لكل من :

1. نزاهة المدقق في البنود الاستشارية الإدارية .

2. موضوعية المدقق في البنود الاستشارية الإدارية.

3. كفاءة المدقق في البنود الاستشارية الإدارية.

4. استقلالية المدقق في البنود الاستشارية الإدارية.

ج . اساليب الحد من أثر الخدمات الاستشارية على المتطلبات الاخلاقية لجودة التدقيق التدقيق وتضمنت (6) فقرات .

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على تلك الأسئلة بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3)

مستوى قوة التأثير على جودة التدقيق

ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جداً
1	2	3	4	5

3-5 : صدق أداة الدراسة وثباتها:

في هذا الجانب لدينا :

أ- صدق أداة الدراسة

تم التحقق من الصدق الأولي لأداة الدراسة بالاستعانة بنخبة منتقاة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية من المتخصصين ، للإفادة من مخزونهم المعرفي وخبرتهم التراكمية في مجال اختصاصاتهم ، والأخذ بملاحظاتهم بغية جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية ، وهم الموضحه أسماءهم في الجدول رقم (5-1)، والمرفق في الملاحق .

ب- ثبات أداة الدراسة

تم احتساب معامل كرونباخ ألفا (CronbachAlpha) للتأكد من ثبات أداة القياس كون الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها والتثبت من صدقها ، وذلك عائد لطبيعة معامل كرونباخ ألفا في قياسه للاتساق الداخلي لفقرات القياس ، مما يعني قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس ، إضافة إلى أعطائه تقدير جيد للثبات وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها من المعامل غير محددة ، إلا أن الحصول على $(\alpha \geq 0.6)$ يعتبر في الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran, 2003). والجدول (3 - 4) يبين نتائج اختبار أداة الثبات لهذه الدراسة .

جدول (3 - 4)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

الرقم	الفقرة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	نزاهة المدقق في البنود الاستشارية المالية	6	0.867
2	موضوعية المدقق في البنود الاستشارية المالية	6	0.881

3	كفاءة المدقق في البنود الاستشارية المالية	6	0.899
4	استقلالية المدقق في البنود الاستشارية المالية	6	0.894
5	مجموع فقرات الخدمات الاستشارية المالية	24	0.956
6	نزاهة المدقق في البنود الاستشارية الإدارية	6	.911
7	موضوعية المدقق في البنود الاستشارية الإدارية	6	0.906
8	كفاءة المدقق في البنود الاستشارية الإدارية	6	0.931
9	استقلالية المدقق في البنود الاستشارية الإدارية	6	0.933
10	مجموع فقرات الخدمات الاستشارية الإدارية	24	0.966
11	الحد من أثر الأتعباب على جودة التدقيق	6	0.754
12	كافة الفقرات	54	0.973

تدل مؤشرات كرونباخ الفا أعلاه على تمتع إدارة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً له. إذ يتضح من جدول (3 - 4) أن معامل ثبات كافة الأبعاد (0.973) وهي لا شك نسبة عالية ، وكانت أقل قيمة هي في بعد "الحد من أثر الأتعباب على جودة التدقيق" وهي (0.754) وهي نسبة مقبولة، ولهذا تعتبر فقرات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً قوياً ومتماسكة فيما بينها.

3-6 : المعالجة الإحصائية المستخدمة:

بهدف الوصول إلى المؤشرات التي تدعم أهداف الدراسة ،فقد قام الباحث باستخدام العديد من المعالجات الإحصائية الموضحة أدناه من خلال استخدام برنامج (SPSSVersion15)

ومن بين المؤشرات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي :

- معامل كرونباخ ألفا (CronbachAlpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
- اختبار t-test للعينات المستقلة وتحليل التباين Oneway ANOVA .
- اختبار schefee للمقارنات البعدية
- الأهمية النسبية تم تحديدها طبقاً للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة :

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

حيث عدد المستويات هي : منخفض ، متوسط ، ومرتفع

وبذلك يكون :

- المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 لغاية 2.33 .

- المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 2.34 لغاية 3.67.

- المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 3.67 .

ويمكن تحديد الأهمية النسبية بالجدول رقم (3-5):

جدول رقم (4-5)

مرتفع الأهمية	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية

3.67 فما فوق	3.67-2.34	2.34-1
--------------	-----------	--------

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

4-1: المقدمة

4-2 : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-3 : اختبار فرضيات الدراسة

4-4: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

1-4: المقدمة

استخدم الباحث التحليل الإحصائي الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة التي تستقصي آراء العينة حول أثر الاتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي عن الاستشارات المالية و الإدارية التي يقدمها للعميل على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق فكانت النتائج الموضحة في الجدولين التاليين (1-4)، (3-4) كما هو موضح فيها.

4-2: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1. تقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق :

جدول (4 - 1)

وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
أ	الأثر على نزاهة المدقق				
1	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	4.0577	1.1892	1	مرتفع
2	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	3.7404	1.2541	2	مرتفع
3	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.6923	1.2391	4	مرتفع
4	إعداد الموازنات التقديرية.	3.5962	1.2109	5	متوسط
5	الخدمات الضريبية.	3.7115	1.2438	3	مرتفع
6	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	3.5673	1.2523	6	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس نزاهة المدقق	3.7276	0.9548		مرتفع
ب	الأثر على موضوعية المدقق				

مرتفع	1	1.17	3.9904	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
مرتفع	2	1.2313	3.6923	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
مرتفع	3	1.1612	3.6731	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
متوسط	6	1.2433	3.4135	إعداد الموازنات التقديرية.	4
متوسط	4	1.2463	3.5096	الخدمات الضريبية.	5
متوسط	5	1.2382	3.4712	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
متوسط		0.9558	3.625	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس موضوعية المدقق	
				ج- الأثر على كفاءة المدقق	
مرتفع	1	1.2601	3.8462	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
مرتفع	2	1.2406	3.6827	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
متوسط	3	1.287	3.6154	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
متوسط	4	1.2771	3.4904	إعداد الموازنات التقديرية.	4
متوسط	6	1.1735	3.4615	الخدمات الضريبية.	5
متوسط	5	1.2305	3.4808	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
متوسط		1.0133	3.5962	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس كفاءة المدقق	
				د الأثر على استقلالية المدقق	

مرتفع	1	1.1799	3.9231	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
متوسط	2	1.2588	3.6635	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
متوسط	3	1.2445	3.5673	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
متوسط	6	1.298	3.4327	إعداد الموازنات التقديرية.	4
متوسط	4	1.1644	3.5577	الخدمات الضريبية.	5
متوسط	5	1.2913	3.4519	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
متوسط		1.002	3.5994	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس استقلالية المدقق	
متوسط		0.8657	3.637	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لأثر الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق	

أولاً: بمطالعة بيانات الجدول رقم (4-1) عن أثر الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق يتضح ما يلي :

1- ترى عينة الدراسة بأن الأثر الذي تتركه هذه الخدمات على مجمل المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق أي باعتبارها جميعها وحدة واحدة هو بشكل عام متوسط وبوسط حسابي قدره 3.637

2- لكن لدى أخذ كل عنصر من تلك المتطلبات على حده يلاحظ ما يلي.

أ- بخصوص الأثر العام على نزاهة المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر مرتفع وبوسط حسابي 3.7276.

2- الأثر على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها مرتفعة وذلك فيما عدا العنصر الرابع و السادس وهي الخاصة بالخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل في اعداد الموازنات التقديرية، و تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ حيث كان الأثر (متوسطاً).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بمسك السجلات المحاسبية للعميل أو قيامه بتصميم الأنظمة للمحاسبة المالية للعميل.

وتفسير الباحث لهذه النتيجة هو أن هاتين الخدمتين هما الأكثر ارتباطاً بعملية التدقيق لذا من الطبيعي أن قيام المدقق بهما يؤدي الى إزدواجية المهمة.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق ويلاحظ بأن أكثر الانحرافات المعيارية لمتوسط الإجابات هي أكبر من (1) لكافة البنود.

ب- بخصوص الأثر العام على موضوعية المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.625.

2- الأثر العام على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها مرتفعة وذلك فيما عدا العناصر الرابع والخامس والسادس هي الخاصه بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال إعداد الموازنات التقديرية، والخدمات الضريبية، و تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ حيث كان الأثر (متوسطاً).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق هو قيام المدقق بمسك السجلات المحاسبية للعميل أو قيامه بتصميم الأنظمة للمحاسبة المالية للعميل.

وتفسير الباحث لهذه النتيجة هو أيضاً وكما سبقت الإشارة إليه أن هاتين الخدمتين هما الأكثر ارتباطاً بعملية التدقيق لذا من الطبيعي أن قيام المدقق بهما يؤدي إلى ازدواجية المهمة.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

ج- بخصوص الأثر العام على كفاءة المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.5962

2- الأثر العام على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها متوسطة وذلك فيما عدا العنصر الأول والثاني و هما الخاصان بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال مسك السجلات المحاسبية وتصميم أنظمة المحاسبة المالية للعميل (مرتفع).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق هو قيام المدقق بمسك السجلات المحاسبية للعميل أو قيامه بتصميم الأنظمة للمحاسبة المالية للعميل.

وتفسير الباحث لهذه النتيجة هو أن هاتين الخدمتين هما أيضاً الأكثر ارتباطاً بعملية التدقيق لذا من الطبيعي أن قيام المدقق بهما يؤدي إلى ازدواجية المهمة.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

د- بخصوص الأثر العام على استقلالية المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.5994

2- الأثر العام على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها متوسطة وذلك فيما عدا العنصر الاول وهو الخاص بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال مسك السجلات المحاسبية (مرتفع).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بمسك السجلات المحاسبية للعميل.

وتفسير الباحث لهذه النتيجة هو أن هذه الخدمة الأكثر ارتباطاً بعملية التدقيق لذا من الطبيعي أن قيام المدقق بهما يؤدي إلى إزدواجية المهمة.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق

ثانياً: لدى تقييم أثر الخدمات الاستشارية المالية على العناصر الأربعة الأساسية المكونة للمتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق وهي: النزاهة، الموضوعية، و الكفاءة المهنية، والاستقلالية.رتبت عينة الدراسة تلك العناصر تنازلياً حسب درجة التأثير وعلى النحو التالي:

- النزاهة وبمتوسط حسابي 3.7276 (مرتفع).
- الموضوعية وبمتوسط حسابي 3.625 (متوسط).
- الاستقلالية وبمتوسط حسابي 3.5994 (متوسط).
- الكفاءة المهنية وبمتوسط حسابي 3.5962 (متوسط).

جدول (4 - 2)

وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية على جودة التدقيق من وجهة نظر فئات عينة الدراسة كل على حدة

ت	الفقرة	المدققون		المديرون الماليون		ضباط الائتمان	
		المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية
أ	الأثر على نزاهة المدقق.						
1	مسك السجلات المحاسبية للعمليات.	4.1136	مرتفع	4.122	مرتفع	4.5263	مرتفع
2	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	3.8636	مرتفع	3.7805	مرتفع	3.8947	مرتفع
3	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.7955	مرتفع	3.5122	متوسط	3.6842	مرتفع
4	إعداد الموازنات التقديرية.	3.3636	متوسط	3.6829	مرتفع	3.7895	مرتفع
5	الخدمات الضريبية.	3.4318	متوسط	4.0976	مرتفع	3.8421	مرتفع
6	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	3.3864	متوسط	3.7561	مرتفع	3.5789	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس نزاهة المدقق	3.6591	متوسط	3.8252	مرتفع	3.886	مرتفع
ب	الأثر على موضوعية المدقق.						

مرتفع	4.1053	مرتفع	3.9024	مرتفع	4.0227	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
مرتفع	4.0526	متوسط	3.5854	مرتفع	3.9545	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
مرتفع	4.1053	متوسط	3.6098	مرتفع	3.75	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
مرتفع	3.7368	متوسط	3.4146	متوسط	3.3182	إعداد الموازنات التقديرية.	4
مرتفع	3.9474	متوسط	3.6341	متوسط	3.2955	الخدمات الضريبية.	5
متوسط	3.6316	متوسط	3.6585	متوسط	3.2273	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
مرتفع	3.9298	متوسط	3.6341	متوسط	3.5947	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس موضوعية المدقق	
						ج الأثر على كفاءة المدقق.	
مرتفع	4.2105	مرتفع	3.8293	مرتفع	3.8182	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
مرتفع	4.1579	مرتفع	3.7805	مرتفع	3.6818	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
مرتفع	4.2632	متوسط	3.561	متوسط	3.5	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
متوسط	3.4737	مرتفع	3.7073	متوسط	3.25	إعداد الموازنات التقديرية.	4
متوسط	3.0526	متوسط	3.5366	متوسط	3.3636	الخدمات الضريبية.	5
متوسط	3	مرتفع	3.8049	متوسط	3.1818	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
مرتفع	3.693	مرتفع	3.7033	متوسط	3.4659	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس كفاءة المدقق	
						د الأثر على استقلالية المدقق.	
مرتفع	4	مرتفع	3.8537	مرتفع	4.0455	مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1
مرتفع	4.3158	مرتفع	3.7317	متوسط	3.5682	تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2
متوسط	3.5263	متوسط	3.2683	مرتفع	3.7045	تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3
متوسط	3.4737	متوسط	3.3415	متوسط	3.4773	إعداد الموازنات التقديرية.	4
متوسط	3.5263	متوسط	3.4634	متوسط	3.4545	الخدمات الضريبية.	5
منخفض	1.8421	متوسط	3.561	متوسط	3.1364	تقييم المشاريع لأغراض الاستحواذ أو الاندماج	6
متوسط	3.4474	متوسط	3.5366	متوسط	3.5644	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس استقلالية المدقق	
مرتفع	3.739	مرتفع	3.6748	متوسط	3.571	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس الخدمات الاستشارية المالية	

بمطالعة بيانات الجدول رقم (4-2) والخاص بأثر الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق وحسب رأي فئات العينة كل على حدة يتضح ما يلي:

1- بالنسبة للفئات المشمولة في عينة الدراسة كل على حدة تفاوت تقييم الأهمية النسبية لأثر الخدمات الاستشارية المالية جميعها كوحدة واحدة على جودة التدقيق إذ كانت فئة ضباط الائتمان هي الأكثر تقديراً لأهمية هذا الأثر وبوسط حسابي قدره 3.739 يليها في ذلك فئة المديرين الماليين وبوسط حسابي قدره 3.6748 ثم فئة المدققين وبوسط حسابي قدره 3.571

ويمكن عزو هذه النتيجة في رأي الباحث إلى أن فئة ضباط الائتمان هي من المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي لذا من الطبيعي أن تكون الفئة الأكثر حساسية من احتمال أثر تلك الاستشارات على استقلالية المدقق مما قد يؤثر على مصداقية البيانات المالية المدققة التي تقدمها الشركات المقترضة من أجل الحصول على التسهيلات المصرفية أما كون المدققين الأقل تقديراً لأهمية ذلك الأثر فلأنها الفئة المستفيدة من الاتعاب التي تتقاضاها عن تلك الاستشارات المقدمة للعملاء.

2- ومن جانب آخر تفاوت تقييم الأهمية النسبية لكل فئة من هذه الفئات للمكونات الفرعية للمتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

فبالنسبة لفئة المدققين مثلاً احتل المرتبة الأولى من تقديرهم أثر اتعاب تلك الخدمات على نزاهة المدقق وبوسط حسابي قدره 3.6591 ، وجاء أثرها على كفاءة المدقق في المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي قدره 3.4659 . أما المديرون الماليون فقد أعطوا المرتبة الأولى لأثر اتعاب تلك الاستشارات على نزاهة

المدقق وبوسط حسابي قدره 3.8252 بينما جاء في المرتبة الاخيرة أثرها على استقلالية المدقق وبوسط حسابي قدره 3.5366

وبالنسبة لضباط الائتمان احتل المرتبة الأولى في تقديرهم أثر تلك الأتعاب على موضوعية المدقق وبوسط حسابي قدره 3.9298، في حين جاء في المرتبة الأخيرة أثر تلك الأتعاب على استقلالية المدقق وبوسط حسابي قدره 3.4474. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن فئة الضباط هم الفئة التي ترتبط قراراتهم في منح القروض للشركات بناء على تقارير المدققين وهم الأكثر تحملاً للخطورة أما المدققون فهم الفئة الأكثر استفادة من تقديم مثل هذه الخدمات نظراً لمقدار الأتعاب التي يتقاضاها عن هذه الخدمات.

3- تشترك الفئات الثلاث في الرأي حول أن الأتعاب التي يتقاضاها المدقق من العميل عن مسك السجلات المحاسبية هو العنصر الأكثر تأثيراً على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق كما تلتنقي أيضاً أن ذلك التأثير أكبر ما يكون على نزاهة المدقق.

2. تقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق :

جدول (4 - 3)

وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الادارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
أ	الأثر على نزاهة المدقق				
1	دراسات الجدوى الاقتصادية.	3.7692	1.1761	1	مرتفع
2	دراسات و أبحاث السوق.	3.6923	1.1067	2	مرتفع
3	تحليل و تقييم المخاطر.	3.5673	1.1555	3	متوسط
4	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	3.4327	1.2049	4	متوسط
5	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	3.3173	1.2008	5	متوسط
6	التحليلات الإحصائية.	3.2596	1.2463	6	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس نزاهة المدقق				
		3.5064	0.9834		متوسط
ب	الأثر على موضوعية المدقق				
1	دراسات الجدوى الاقتصادية.	3.8173	1.1386	1	مرتفع
2	دراسات و أبحاث السوق.	3.5865	1.0668	2	متوسط
3	تحليل و تقييم المخاطر.	3.5481	1.0962	3	متوسط
4	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	3.3942	1.1526	4	متوسط
5	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	3.3750	1.2633	5	متوسط

متوسط	6	1.1861	3.2788	التحليلات الإحصائية.	6
متوسط		0.9508	3.500	المتوسط الحسابي والاحتراف المعياري العام لمقياس موضوعية المدقق	
				ج الأثر على كفاءة المدقق	
مرتفع	1	1.1874	3.6745	دراسات الجدوى الاقتصادية.	1
متوسط	2	1.1208	3.5769	دراسات و أبحاث السوق.	2
متوسط	3	1.138	3.5665	تحليل و تقييم المخاطر.	3
متوسط	4	1.1899	3.3558	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	4
متوسط	5	1.2403	3.2692	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	5
متوسط	6	1.2394	3.0865	التحليلات الإحصائية.	6
متوسط		1.0221	3.4215	المتوسط الحسابي والاحتراف المعياري العام لمقياس كفاءة المدقق	
				د الأثر على استقلالية المدقق	
مرتفع	1	1.3137	3.7019	دراسات الجدوى الاقتصادية.	1
متوسط	3	1.2066	3.4808	دراسات و أبحاث السوق.	2
متوسط	2	1.1591	3.6250	تحليل و تقييم المخاطر.	3
متوسط	4	1.2153	3.3654	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	4
متوسط	5	1.2438	3.2885	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	5

6	التحليلات الإحصائية.	3.25	1.1299	6	متوسط
	المتوسط الحسابي والاحتراف المعياري العام لمقياس استقلالية المدقق	3.4519	1.0502		متوسط
	المتوسط الحسابي والاحتراف المعياري العام لمقياس الخدمات الاستشارية	3.470	0.8873		متوسط

بمطالعة بيانات الجدول رقم (3-4) عن أثر الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق يتضح ما يلي :

1- ترى عينة الدراسة بأن الأثر الذي تتركه هذه الخدمات على مجمل المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق أي باعتبارها جميعها وحدة واحدة هو بشكل عام متوسط وبوسط حسابي قدره 3.470

2- لكن لدى أخذ كل عنصر من تلك المتطلبات على حده يلاحظ ما يلي.

أ- بخصوص الأثر العام على نزاهة المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.5064

2- الأثر على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها (متوسط) وذلك فيما عدا العنصر الأول والثاني وهما الخاصان بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات وأبحاث السوق (مرتفع). حيث أن هذه الخدمات قد يترتب عليها إعطاء قروض من قبل البنوك التجارية وبالتالي تقع المسؤولية الكبيرة على ضباط الائتمان حيث توجد خطورة كبيرة بحيث قد يتم إعطاء قرض لمشروع غير مجدي وغير قادر على سداد هذه القروض وأيضاً

يترتب عليها إنتاج سلع جديدة قد لا تحقق أهداف الشركة أو تحقق عوائد تتناسب مع كلفة هذه السلع.

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بتقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات وأبحاث السوق للعميل.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

ب- بخصوص الأثر على موضوعية المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.500

2- الأثر على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها (متوسط) وذلك فيما عدا العنصر الأول وهو الخاص بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية (مرتفع).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بتقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية للعميل.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

ج- بخصوص الأثر على كفاءة المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.4215

2- الأثر على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها (متوسط) وذلك فيما عدا العنصر الأول وهو الخاص بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية (مرتفع).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بتقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية للعميل.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

د- بخصوص الأثر العام على استقلالية المدقق.

1- الأثر العام على هذا العنصر متوسط وبوسط حسابي 3.4519

2- الأثر على المكونات الفرعية لهذا العنصر جميعها (متوسط) وذلك فيما عدا العنصر الأول وهو الخاص بالخدمة التي يقدمها المدقق في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية (مرتفع).

3- إن أكثر تلك المكونات الفرعية أثر على جودة التدقيق قيام المدقق بتقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية للعميل.

4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بهذه المكونات يشير إلى وجود عدم اتساق في آراء عينة الدراسة حول الأثر الذي ينعكس عن كل منها على جودة التدقيق.

ثانياً: لدى تقييم أثر الخدمات الاستشارية الإدارية على العناصر الأربعة الأساسية المكونة للمتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق وهي: النزاهة، الموضوعية، و الكفاءة

المهنية، والاستقلالية. رتبت عينة الدراسة تلك العناصر تنازلياً حسب درجة التأثير وعلى النحو التالي:

- النزاهة وبوسط حسابي 3.5064 (متوسط).
- الموضوعية وبوسط حسابي 3.5 (متوسط).
- استقلالية المدقق وبوسط حسابي 3.4519 (متوسط).
- الكفاءة المهنية وبوسط حسابي 3.4215 (متوسط).

جدول (4 - 4)

وصف وتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية على جودة التدقيق من وجهة نظر فئات عينة الدراسة كل على حدة

ت	الفقرة	المدققون		المديرون الماليون		ضباط الائتمان	
		المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية
أ	الأثر على نزاهة المدقق						
1	دراسات الجدوى الاقتصادية.	3.5682	متوسط	3.4878	متوسط	4.3684	مرتفع
2	دراسات و أبحاث السوق.	3.6591	متوسط	3.878	مرتفع	4.2632	مرتفع
3	تحليل و تقييم المخاطر.	3.5682	متوسط	3.5122	متوسط	3.8421	مرتفع
4	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	3.1136	متوسط	3.6341	متوسط	3.7368	مرتفع
5	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين	3.0227	متوسط	3.4878	متوسط	3.5263	متوسط

						الموظفين.	
مرتفع	3.8947	متوسط	3.1951	متوسط	3.1591	التحليلات الإحصائية.	6
مرتفع	3.9386	متوسط	3.5325	متوسط	3.3485	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس نزاهة المدقق	
						ب الأثر على موضوعية المدقق	
مرتفع	4.7895	مرتفع	3.9756	متوسط	3.6136	دراسات الجدوى الاقتصادية.	1
مرتفع	4.0526	متوسط	3.3171	متوسط	3.4091	دراسات و أبحاث السوق.	2
مرتفع	3.8947	مرتفع	4.0488	متوسط	3.4318	تحليل و تقييم المخاطر.	3
مرتفع	3.9474	مرتفع	3.8293	متوسط	3.2045	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	4
مرتفع	3.7895	متوسط	3.439	متوسط	3.0909	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	5
متوسط	2.8421	متوسط	3.2683	متوسط	3.1591	التحليلات الإحصائية.	6
مرتفع	3.886	متوسط	3.6463	متوسط	3.3182	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس موضوعية المدقق	
						ج الأثر على كفاءة المدقق	
مرتفع	4.2632	متوسط	3.5854	متوسط	3.4318	دراسات الجدوى الاقتصادية.	1
مرتفع	3.7368	مرتفع	3.9756	متوسط	3.3864	دراسات و أبحاث السوق.	2
مرتفع	3.9474	متوسط	3.0488	متوسط	3.3182	تحليل و تقييم المخاطر.	3
مرتفع	4.1579	متوسط	3.1951	متوسط	2.9773	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	4
متوسط	2.8421	متوسط	3.1707	متوسط	3.0682	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	5
متوسط	3.5263	متوسط	2.7317	متوسط	2.7955	التحليلات الإحصائية.	6
مرتفع	3.7456	متوسط	3.2846	متوسط	3.1629	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس كفاءة المدقق	
						د الأثر على استقلالية المدقق	
مرتفع	4.4211	متوسط	3.2927	متوسط	3.6591	دراسات الجدوى الاقتصادية.	1
متوسط	3.3684	متوسط	3.2195	متوسط	3.5909	دراسات و أبحاث السوق.	2

3	تحليل و تقييم المخاطر.	3.2273	متوسط	3.9268	مرتفع	4.4211	مرتفع
4	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.	3.0682	متوسط	4.2195	مرتفع	3.6842	مرتفع
5	تصميم معايير المفاضلة عند تعيين الموظفين.	3.1136	متوسط	3.1463	متوسط	4.1579	مرتفع
6	التحليلات الإحصائية.	2.9545	متوسط	3.2927	متوسط	3.6842	مرتفع
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس استقلالية المدقق	3.2689	متوسط	3.5163	متوسط	3.9561	مرتفع
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس الخدمات الاستشارية الادارية	3.2746	متوسط	3.4949	متوسط	3.8816	مرتفع

بمطالعة بيانات الجدول رقم (4-4) والخاص بأثر الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق وحسب رأي فئات العينة كل على حدة يتضح ما يلي:

1- بالنسبة للفئات المشمولة في عينة الدراسة كل على حدة تفاوت تقييم الأهمية النسبية لأثر الخدمات الاستشارية المالية جميعها كوحدة واحدة على جودة التدقيق إذ كانت فئة ضباط الائتمان هي الأكثر تقديراً لأهمية هذا الأثر وبوسط حسابي قدره 3.8816 يليها في ذلك فئة المديرين الماليين وبوسط حسابي قدره 3.4949 ثم فئة المدققين وبوسط حسابي قدره 3.2746

ويمكن عزو هذه النتيجة في رأي الباحث إلى أن فئة ضباط الائتمان وهي من المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي لذا من الطبيعي أن تكون الفئة الأكثر حساسية من احتمال أثر تلك الاستشارات على استقلالية المدقق مما قد يؤثر على مصداقية البيانات المالية المدققة التي تقدمها الشركات المقترضة من أجل الحصول على التسهيلات

المصرفية أما كون المدققين الأقل تقديرًا لأهمية ذلك الأثر فلأنها الفئة المستفيدة من الاتعاب التي تتقاضاها عن تلك الاستشارات المقدمة للعملاء.

2- ومن جانب آخر تفاوت تقييم الأهمية النسبية لكل فئة من هذه الفئات للمكونات الفرعية للمتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

فالنسبة لفئة المدققين مثلاً احتل المرتبة الأولى من تقديرهم أثر اتعاب تلك الخدمات على نزاهة المدقق وبوسط حسابي قدره 3.3485، وجاء أثرها على كفاءة المدقق في المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي قدرة 3.1629، أما المديرون الماليون فقد أعطوا المرتبة الأولى لأثر اتعاب تلك الاستشارات على موضوعية المدقق وبوسط حسابي قدره 3.6463 بينما جاء في المرتبة الأخيرة أثرها على كفاءة المدقق وبوسط حسابي قدره 3.2846

وبالنسبة لضباط الائتمان احتل المرتبة الأولى في تقديرهم أثر تلك الاتعاب على استقلالية المدقق وبوسط حسابي قدره 3.9561، في حين جاء في المرتبة الأخيرة أثر تلك الاتعاب على كفاءة المدقق وبوسط حسابي قدره 3.7456

3- تشترك الفئات الثلاث في الرأي حول أن الاتعاب التي يتقاضاها المدقق من العميل عن دراسات الجدوى الاقتصادية هو العنصر الأكثر تأثيراً على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق، وكما تلتقي أيضاً على أن التأثير أقل ما يكون على كفاءة المدقق.

3. العوامل التي تحد من أثر الخدمات الاستشارية المالية و الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق :

جدول (4 - 5)

الأهمية النسبية للعوامل التي تحد من أثر الخدمات الاستشارية المالية والإدارية على جودة التدقيق

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
1	المنع القطعي لمكاتب التدقيق بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو الإدارية للعميل .	3.6538	1.37077	1	متوسط
2	السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات الاستشارية المالية .	3.3462	1.14713	2	متوسط
3	السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات الاستشارية الإدارية.	3.3365	1.30429	3	متوسط
4	السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة فحص حسابات العميل .	3.2885	1.20414	5	متوسط
5	حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق الكبيرة فقط .	3.2981	1.32107	4	متوسط
6	حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق خارجية .	3.2596	1.30715	6	متوسط

متوسط		.85577	3.3638	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس جودة التدقيق
-------	--	--------	--------	---

تشير بيانات الجدول (4 - 5) بخصوص العوامل المقترحة للحد من أثار الخدمات الاستشارية المالية و الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق إلى ما يلي:

- 1- ترى عينة الدراسة بأن لتلك العوامل مجتمعة أثراً متوسطاً
- 2- لكن على مستوى كل عامل منها على حده، تتفاوت الأهمية النسبية لتقييم العينة لتلك الأهمية إذ اختلفت المتوسطات الحسابية لكل منها ولو أن ذلك ضمن مدى محدود يتراوح بين 3.2596 - 3.6538 .
- 3- ولدى ترتيب تلك العوامل حسب حسب أهميتها النسبية ترى العينة بأن أهم عاملين منها هما:
 - المنع القطعي لمكاتب التدقيق من تقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية والإدارية على حد سواء.
 - أو اذا تعذر ذلك منعها من تقديم الخدمات الاستشارية المالية والسماح لها بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط.
- 4- إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بكل عامل منها على حدى يشير إلى عدم وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول هذا الموضوع.

3-4: اختبار فرضيات الدراسة

استخدم الباحث في اختبار الفرضيتين العدميتين الأولى و الثانية اختبار (t) للعينة الواحدة المستقلة كما استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفرضيتين العدميتين الثالثة و الرابعة، وذلك بالإضافة الى اختبار Scheefee للفروقات البعدية من أجل تفسير الفروقات التي ظهرت بين آراء الدراسة في الفرضية الرابعة فكانت النتائج كما يلي:

1-اختبار الفرضية العدمية الاولى:H01

تم اخضاع هذه الفرضية و التي نصها كما يلي:

" لا تؤثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق".

لاختبار (t) وبمستوى دلالة ($\alpha=0.05$) وذلك بموجب قاعدة القرار التالية:

نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت T المحسوبة $T <$ الجدولية أو إذا كانت الدلالة ($\text{Sig} \geq 0.05$) والعكس بالعكس. فكانت نتيجة الاختبار الموضحة في الجدول (4 - 6).

جدول (4 - 6)

اختبار وجود أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على
جودة المدقق

المتغير	قيمة الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	المعنوية Sig
أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على جودة المدقق	3.6426	0.7582	103	8.643	1.995	0.000

$$(\alpha \leq 0.05)$$

يلاحظ من بيانات الجدول (4 - 6) بأن الوسط الحسابي لأثر تلك الاتعاب على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق هو 3.6426 أكبر من الوسط الحسابي المعياري أو المرجعي الذي اعتمده الباحث وهو (3). هذا إضافة إلى أن قيمة الدلالة (Sig) وهي $0.000 > 0.05$ مما يقضي برفض الفرضية العدمية الأولى (H_0) ومن ثم قبول الفرضية البديلة (H_a) التي تقضي بأنه يوجد أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على جودة التدقيق.

2- اختبار الفرضية العدمية الثانية: H02

والتي تنص على "لا تؤثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق"

أخضع الباحث هذه الفرضية كسابقته لاختبار (t) للعينة الواحدة، وبموجب نفس قاعدة القرار فكانت النتائج الموضحة في الجدول (4-7).

جدول (4 - 7)

اختبار وجود أثر أعلى من الأثر المتوسط للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الإدارية على جودة التدقيق

المتغير	قيمة الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	المعنوية Sig
أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الإدارية على جودة التدقيق	3.4724	0.7351	103	6.553	1.995	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-7) بأن الوسط الحسابي لأثر تلك الأتعاب على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق هو 3.4724 أكبر من الوسط الحسابي المعياري أو المرجعي الذي اعتمده الباحث وهو (3). هذا إضافة إلى أن قيمة الدلالة (Sig) وهي $0.000 > 0.05$ مما يقضي برفض الفرضية العدمية الأولى (H_0) ومن ثم قبول الفرضية البديلة (H_a) التي تقضي بأنه يوجد أثر للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الإدارية على جودة التدقيق .

3- اختبار الفرضية العدمية الثالثة: H_{03}

"لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق"

استخدم الباحث لاختبار هذه الفرضية اختبار تحليل التباين OnewayANOVA وبمستوى دلالة ($\alpha=0.05$) والذي يختبر وجود فروق معنوية بين متوسطات القيم التابعة لإجابات المستجيبين من مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمديرين الماليين وحسب ترتيبهم بالاستبانة، فكانت النتائج

مبينة بالجدول التالي وذلك بموجب قاعدة القرار التي تحكم هذا القرار وهي: نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت الدلالة (Sig) ≥ 0.05 والعكس بالعكس.

جدول (4 - 8)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات آراء فئات عينات الدراسة حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig
الخدمات الاستشارية المالية	بين المجموعات	0.445	0.222	2	0.382	3.123	0.683
	داخل المجموعات	58.770	0.582	101			
	المجموع	59.214		103			

($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق معنوية بين آراء فئات عينات الدراسة الثلاث المذكورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيمة (F) المحسوبة غير دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (0.683) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.123). لذا يكون الفرق غير معنوي وعليه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه:

" لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق "

4- اختبار الفرضية العدمية الرابعة: H04

"لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق "

استخدم الباحث لاختبار هذه الفرضية اختبار تحليل التباين OnewayANOVA وبمستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والذي يختبر وجود فروق معنوية بين متوسطات القيم التابعة لإجابات المستجيبين من مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين وحسب ترتيبهم بالاستبانة، فكانت النتائج مبينة بالجدول التالي وذلك بموجب قاعدة القرار التي تحكم هذا القرار وهي: نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت الدلالة ($\text{Sig} \geq 0.05$) والعكس بالعكس.

جدول (4 - 9)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات آراء فئات عينات الدراسة حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على جودة التدقيق

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig
الخدمات الاستشارية الادارية	بين المجموعات	4.923	2.462	2	4.900	3.123	0.009
	داخل المجموعات	50.739	0.502	101			
	المجموع	55.662		103			

يبين الجدول (4 - 9) وجود فروق معنوية بين آراء فئات عينات الدراسة الثلاث المذكورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (4.900) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.123). لذا يكون الفرق معنوياً وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدقي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق "

ولمعرفة مصدر الاختلاف في آراء فئات عينة الدراسة حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على جودة التدقيق، استخدم الباحث اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4 - 10). وقد تبين أن هنالك اختلافاً ذا دلالة إحصائية حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على جودة التدقيق بين المدققين وضباط الائتمان بقيمة بلغت (0.6070*) وذلك لصالح ضباط الائتمان بمتوسط حسابي بلغ (3.8816) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين البالغ (3.2746)؛ حيث تعتبر هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تحت مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في حين لم تكن الفروق الأخرى بين فئات عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية، والجدول (4-10) يبين هذه الفروق. ويعلل الباحث سبب هذا الفرق لصالح ضباط الائتمان إلى أن

القرارات التي يتخذها ضباط الائتمان مرتبطة ارتباطاً كبيراً بمصداقية التقارير المقدمة من قبل المدققين. وكون هذه الخدمات لها تأثير على جودة التدقيق فمن الطبيعي أن توجد هذه الفروق عند ضباط الائتمان بعكس المدققين كونهم هم المستفيدون من تقديم تلك الخدمات للعميل نظراً للأتعاب التي يتقاضاها المدقق عن هذه الخدمات.

جدول (4 - 10)

نتائج (Scheffee) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق بين فئات عينة الدراسة

الفئة	المتوسط	المدققون	المديرون الماليون	ضباط ائتمان
		3.2746	3.4949	3.8816
المدققون	3.2746			
المديرون الماليون	3.4949	0.2203		
ضباط ائتمان	3.8816	0.6070*	0.3867	

4-4: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أولاً: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

1- كان للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن "مسك السجلات المحاسبية للعميل" الأثر الأكبر على جودة التدقيق من الخدمات الاستشارية المالية الأخرى. في حين تفاوت أثر العناصر الأخرى على تلك الجودة.

2- كان للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن "دراسات الجدوى الاقتصادية" الأثر الأكبر على جودة التدقيق من الخدمات الاستشارية الإدارية الأخرى، وكان الأثر الأقل للتحليلات الإحصائية.

3- تم تحديد الأهمية النسبية للعوامل التي من خلالها يمكن الحد من أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية والإدارية التي يتقاضاها المدقق الخارجي من العميل على العناصر الرئيسة لجودة التدقيق المرتبطة بالأبعاد الشخصية للمدقق. ومن خلال تحديد رتبة كل فقرة حسب أهميتها النسبية كما يلي:

أ- المنع القطعي لمكاتب التدقيق بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو الإدارية للعميل.

ب- السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات الاستشارية المالية.

ج- السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات الاستشارية الإدارية.

د- حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق الكبيرة فقط.

هـ- السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة فحص حسابات العميل.

و- حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق خارجية.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات:

كشفت الاختبارات التي أجريت على فرضيات الدراسة عما يلي:

- 1- هناك تأثير قوي للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.
- 2- هناك تأثير قوي للأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الاستشارات الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.
- 3- تتسق آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.
- 4- تختلف آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1: تحليل نتائج الدراسة

5-2 : نتائج الدراسة

5-3: التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1: تحليل نتائج الدراسة:

قبل التحدث عن نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يشير الباحث إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها والمتعلقة بأثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية والإدارية التي يحصل عليها المدقق من العميل على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق في الأردن، فإنه تتشابه نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة .

حيث تتشابه نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة التي قام بها (يمانى، 1991) و (مطر، 1994) و (قريط، 2008) حيث أشارت هذه الدراسات إلى وجود أثر كبير للخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل على جودة التدقيق.

ويعود هذا الاتفاق مع الدراسات السابقة إلى أن هذه الدراسات أجريت على نفس البيئة و نفس الظروف حيث تتشابه ظروف التدقيق في الأردن و البلاد العربية الأخرى إلى حد كبير جداً. أما فيما يتعلق بالدراسات الأخرى في البلدان الأجنبية فقد أتفقت الدراسة مع نتائج الدراسات

الإنجليزية في نفس الموضوع مثل دراسة (Wallman,1996) و دراسة (Griffin and)
 حول وجود أثر للخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي للعميل على استقلالية
 المدقق وجودة التدقيق.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Defond,et.al2002) وقد
 كشفت هذه الدراسة على عدم وجود اثر للخدمات الاستشارية على جودة
 التدقيق .

ويعلل الباحث إلى وجود اختلاف في نتائج الدراسة مع الدراسات
 الإنجليزية اختلاف بيئة التدقيق في هذه الدول عن بيئة التدقيق في الأردن.

5-2: نتائج الدراسة:

1- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة توصلت الدراسة إلى أن
 هنالك اثر لأتعباب الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية
 لجودة التدقيق حيث اخذت فقرة دراسة مسك السجلات المحاسبية للعميل
 المرتبة الأولى و جاءت باقي الفقرات بالمرتبة الثانية وقد يعود السبب في
 ذلك إلى أن قيام المدقق بعملية تدقيق لبيانات هو الذي يقوم بتدقيقها قد
 يجعله غير مستقل في إعطاء رأيه حول هذه البيانات، وقد رتبت عينة
 الدراسة تأثير هذه الخدمات على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق كوحدة
 واحده تنزلياً وعلى النحو التالي:

- النزاهة وبمتوسط حسابي 3.7276 (مرتفع).

- الموضوعية وبمتوسط حسابي 3.625 (متوسط).

- الاستقلالية وبمتوسط حسابي 3.5994 (متوسط).

- الكفاءة المهنية وبمتوسط حسابي 3.5962 (متوسط).

أما على مستوى العينة كل على حدة حول أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية فقد تفاوت تقييم الأهمية النسبية حيث كانت فئة ضباط الائتمان في المرتبة الأولى وبوسط حسابي قدره 3.739 يليها في ذلك فئة المديرين الماليين و بوسط حسابي قدره 3.6748 ثم فئة المدققين وبوسط حسابي قدره 3.571، كما وتشترك الفئات الثلاث في الرأي حول أن الأتعاب التي يتقاضاها المدقق عن مسك السجلات المحاسبية للعميل هي الأكثر تأثيراً على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق واتفقت أيضاً أن أكثر التأثير كان على نزاهة المدقق.

2- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة توصلت الدراسة إلى أن الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية الإدارية ذات أثر كبير على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق وقد حلت فقرة دراسات الجدوى الاقتصادية بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية وجاءت باقي الفقرات بعدها من حيث الأهمية النسبية . وقد رتبت عينة الدراسة تأثير هذه الخدمات على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق كوحدة واحدة تنزلياً وعلى النحو التالي:

- النزاهة وبوسط حسابي 3.5064 (متوسط).

- الموضوعية وبوسط حسابي 3.5 (متوسط).

- استقلالية المدقق وبوسط حسابي 3.4519 (متوسط).

- الكفاءة المهنية وبوسط حسابي 3.4215 (متوسط).

أما على مستوى العينة كل على حدة حول أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية فقد تفاوت تقييم الأهمية النسبية حيث كانت فئة ضباط الائتمان في المرتبة الأولى وبوسط حسابي قدره 3.8816 يليها في ذلك فئة المديرين الماليين و بوسط حسابي قدره 3.4949 ثم فئة المدققين وبوسط حسابي قدره 3.2746، كما وتشترك الفئات الثلاث في الرأي حول ان الاتعاب التي يتقاضاها المدقق عن دراسات الجدوى الاقتصادية للعميل هي الاكثر تأثيراً على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق واتفقت ايضاً أن أقل التأثير كان على كفاءة المدقق.

3- لا يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق

4- هنالك فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدراء الماليين) حول تأثير الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

5- توصل الباحث إلى تحديد العوامل التي تعمل إلى الحد و التقليل من تأثير أتعاب هذه الخدمات على جودة التدقيق حسب الأهمية النسبية لها وحسب رأي عينة الدراسة وعلى النحو التالي:

- 1- المنع القطعي لمكاتب التدقيق بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو الإدارية للعميل.
- 2- أو السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات الاستشارية المالية.
- 3- أو السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات الاستشارية الإدارية.
- 4- أو حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق الكبيرة فقط.
- 5- أو السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة فحص حسابات العميل.
- 6- أو حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق خارجية.

5-3: التوصيات:

وبناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها حول أثر أتعاب الخدمات الاستشارية الإدارية و المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق يوصي الباحث بما يلي:

1-حث الجهات المسؤولة عن الرقابة عن مهنة التدقيق وضع المزيد من التشريعات التي تساهم في الحفاظ على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق مثل:

أ- رفع الحد الأدنى لأتعاب التدقيق.

ب- اتخاذ قرار باستخدام أسلوب التدقيق المزدوج (PeerReview).

ج- تحديد سقف للمدة الزمنية التي يقوم بها المدقق بتدقيق حسابات العميل.

د- تفعيل دور لجنة التدقيق في الشركة في تعيين مدقق حسابات الشركة الخارجي وتحديد أتعابه.

2- منع المدقق من تقديم الخدمات الاستشارية سواء أكانت المالية أو الإدارية للعميل الذي يقوم بتدقيق بياناته المالية وحصر ترخيص تقديم الخدمات الاستشارية المالية و الإدارية بمكاتب أو شركات خاصة بتقديم هذه الخدمات.أو عند الضرورة أن يسمح لمكاتب التدقيق بتقديم تلك الخدمات ولكن من أقسام مستقلة فيها عن أقسام التدقيق.

3- تشدد مجلس المهنة في تحديد شروط الترخيص.

4- التشدد في تطبيق الجزاءات والغرامات على المدققين المخالفين لأداب وسلوكيات المهنة.

مراجع الدراسة:

المراجع باللغة العربية:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2006), إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد وأخلاقيات المهنة .
2. أبوزر، عفاف (2010), الرقابة على أداء المحاسبين القانونيين ضرورة مهنية ومتطلب أخلاقي, المدقق العدد 83 - 84 آذار
- 3- أبو غزالة، طلال (2010) أنواع الخدمات الاستشارية
available online at: <http://www.agcon.com/default.aspx?lang=ar>
4. أبو غانم, بلال العوامل (2003), العوامل المؤثرة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجية في الأردن ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة جامعة ال البيت - الاردن
- 5- المملكة الاردنية الهاشمية, قانون الشركات رقم (22), لسنة 1997, الجريدة الرسمية , لعدد 4204

6- أحمد، زياد (2003) **العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق (دراسة تحليلية)** رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة آل البيت، الاردن.

7- أبوصيام ، يوسف إبراهيم(2009) ، **العوامل المؤثرة في جودة أعمال مكاتب التدقيق في الأردن** ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

8. البياضي، أحمد(2008) ، **دراسة اختبارية للعوامل المؤثرة على استقلالية مراجعي الحسابات في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية.**

<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=22340>

9-البدر،جمال ابراهيم (2008) **العوامل المؤثرة على أتعاب مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية.المجلة العربية للمحاسبة ،الأردن،مايو 2008 ، ص ص 92-96.**

10-التميمي،هادي(2004) **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العملية،دار وائل للنشر ط1**

11- جمعة، أحمد حلمي(2009)، **التدقيق والتأكيد الحديث المشاكل والمسؤوليات الأدوات والخدمات** ، ط 1 ، دار صنعاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 539 .

12-حجازي، وجدي حامد(2010) **المعايير الدولية للمراجعة ،شرح و تحليل، دار الكتب المصرية.**

13- جربوع، يوسف (2000)، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق.**

14- ديوان المحاسبة (2001) تدقيق الحسابات بين الأمس و اليوم في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 19.

15- الشيشتي،حاتم (2007) أساسيات المراجعة مدخل معاصر،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ط 1 ، ص ص 76-87

16- قريط،عصام (2008) الخدمات الاستشارية وأثرها على المدقق الخارجي في الأردن ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24 العدد الاول.ص ص 7-36

17- القاضي، حسين و دودح ,حسين (1999) أساليب التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الاردن.

18- لطفي، أمين السيد أحمد(2008) المراجعة و خدمات التأكيد بعد قانون OXLY ، ط1 الدار الجامعية.

19-الماضي، فيصل نايف (1995) أجهزة الاستشارات الإدارية، ورقة مقدمة الى ندوة الاستشارات الإدارية في المملكة العربية السعودية الذي نظمتها إدارة البرامج العليا في معهد الإدارة العامة.

20- مطر، محمد(1994) سبل تدعيم مدقق الحسابات الخارجي بالأردن دراسة ميدانية تحليلية لآراء المدققين، أو مستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على المهنية، دراسات العلوم الإنسانية،المجلد 21أ، العدد3،1994، ص321-373

21- مطر،محمد (1987) أصول التدقيق"ترجمة"المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

22- مطر،محمد 1992 مدقق الحسابات و الخدمات الاستشارية ،المحاسب القانوني العربي، العدد 75 ،عمان ،ص 19.

23- محمد, توفيق, و عبد المجيد, محمد (1992) المشكلات المعاصرة في المراجعة ,التأهيل العلمي و الممارسة العملية ، القاهرة,ص18.

24. النوايسة، محمد أحمد (2006) العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات:دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 2، العدد3،ص ص 390-397.

25- يماني، عبدالله (1991) دراسة اختبارية لبعض العوامل المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين و المقرضين و محلي الاستثمار في المملكة العربية السعودية، الادارة العامة ، السعودية ، العدد 71.

المراجع الاجنبية:

1- AICPA.1997 ***Serving the public interest : Awe Conceptual Framework for Auditor .***

2- Antle,R.(2000) ***Comment Letter ,Regarding the " Revision of the Commission's Auditor independence Requirements "*** New Haven ,GT:R.Antle .

3-Arens, Alvin,(2003) and Others, ***Auditing: An Integrated Approach, International Edition, 9th Edition, New Jersey, Prentice-Hall, 2003.***

4-Cotton,d.2002.***fixing CPA Ethics can be inside jop,jim Kaplan*** –
<http://www.auditnet.org/articles/fixingcpaonline> available at:

5-Carcello ,J.V, Hermanson , R.H,& Mc Garth,N.T(1992) ***"Audit Quality Attributes:The Perception Of Audit Partners ,Prepares& Financial Statement User"***Auditing, Spring,1992.

6- David Iont. Griffin paul,(2010) **non –audit fees and auditor independence new evidence based on going concern opinions for u.s companies under stress** online available <http://ssrn.com>

7- Defond ,M.L ,Raghhunadan.K ,Subramanyam. K.R, **“Do non-Audit Service Fees impair Independence Evidence from going concern Audit Opinions”**, Journal of Accounting Research Vol. 40 No. 4 September 2002 ,online <http://docs.google.com/viewer?a=v&q=cache:HaJPoTsIKYYJ:www.uic.edu/classes/actg/actg593/Readings/Audit-Fees/Do-Non-Audit-Service-Fees->

8-Esmond, Connie,(1995) **“The Effects of Reward Structure and Ethical Ambivalence on Audit Staff Reporting Behavior: AnExperimental Lab Study”**, Ph.D, Indian University, 1995.

9- Goldwasser,D.I.(1999). **the tasks awaiting the 1sb. Accounting Today (June 7_june20):7.52.54**

10- Griffin, P ., Iont. D **Non-Audit Fees and Auditor Independence: New Evidence Based on Going Concern Opinions for U. S. Companies Under Stress**, Online available at:[Http://ssrn.com /abstract=1531523](http://ssrn.com/abstract=1531523)

11- IFAC ,**Handbook of international Auditing, Assurance,and Edition** .online available at:<http://www.IFAC.org>

12-Jen kins,J.Gand D.JLow.(1999).**Auditors Advocates for their clients perceptions of the auditor_ clientrelationship**. the journal of Applied Business Research (15) (spring):73-78

13-. Palmrose, z _ v. (1999). **Empirical Research on Auditor Litigation. Consideration and Data Sarasota, fL:AAA.**

14-Palmorse,z,v,**An Analysis of Audit Litigaton &Audit Quality”**.

15-Pike Espinosa, Marcela(1998), **Ethical Dilemmas in Accounting. Methodology for Resolution (Dilemas Eticos En Contabilidad: Metodologia de resolution)**, Ph.D, University Del Pais Vasco/Euskal Herriko Unibertsitatea, 1998.

16-kerishnan, and Gul,f ,2002, **Has A UDIT Quolity Decline?**

Evidenco from the pricing of Descretionary Accruals, online Available at:<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract>

17-Suzanne ,L.Laurence ,Randal,J. E,Stephen, P.D (2007)"**Auditor Specialization , Percived Audi Quality , And Audit Fees In The Local Government Audit Market** "Journal Of Accounting and Public Policy , vol.26.2007.pp:100-400

18- Turner, L.E(1999). *Call for Academic Research on key Accounting Issues. Letter addressed to the **American Accounting Association** (August 15).*

19-Vanstraelen, A(2000) *The Impact Of Rene Wable Long Term Audit Mandates On Audit Quality European, **Accounting Review.Issue 1** ,pp, 419-442*

20-. Wallman,SMH(1996). *The future of accounting part 111, Reliability and auditor independence. **Accounting Horizons 10** (December) :76-97*

الملاحق

1 - الاستبانة

2- اسماء محكمي الاستبانة

3 - التحليل الإحصائي

1- الاستبانة:

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

استبانة الدراسة

تحية طيبة و بعد ،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1)" وذلك استكمالاً لمتطلبات التخرج للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة .

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي عن الخدمات الاستشارية التي يقدمها للعميل على جودة أعمال فحص البيانات المالية التي تخضع للتدقيق وذلك من أجل الحد من آثار تلك الأتعاب

على مصداقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية .

بناءً لما تقدم يتطلع الباحث إلى مساهمتكم في تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة عن طريق الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة بكل صراحة وموضوعية على وعد منه بأن تعامل المعلومات التي ستقدمونها بسرية تامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً لكم سلفاً حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث _____

إسماعيل الشعار

ملحوظة : للاستفسار عن أي معلومة في الاستبانة

أرجو الاتصال في الباحث على الرقم التالي :

(0788260009)

الجزء الأول : المعلومات الخاصة بالمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة

1- الوظيفة :

☐

أ- مدقق خارجي .

☐

ب- مدير مالي .

☐

ج- مدير ائتمان .

2- المؤهل العلمي :

☐

أ- بكالوريوس .

☐

ج- دبلوم عالي .

☐

د- ماجستير .

☐

هـ - دكتوراه .

3- التخصص:

- ☐ أ- محاسبة.
☐ ب- إدارة أعمال .
☐ ج- اقتصاد.
☐ د- تمويل
☐ هـ- غير ذلك.

4- سنوات الخبرة :

- ☐ أ- أقل من (5) سنوات .
☐ ب- من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات .
☐ ج- من (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة .
☐ د- أكثر من (15) سنة .

5- شهادات مهنية:

- ☐ أ- CPA
☐ ب- CMA
☐ ج- JCPA
☐ د- CFA
☐ هـ- غير ذلك

الجزء الثاني : إرشادات عامه يرجى قراءتها قبل الإجابة على أسئلة الاستبانة:

1- طبعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي إلى العميل.

أ- خدمات استشارية مالية مثل:

- مسك السجلات المحاسبية للعميل.
- تصميم أنظمة المحاسبة المالية.
- تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.
- إعداد الموازنات التقديرية.
- الخدمات الضريبية.
- تقييم المشاريع لأغراض الاندماج.

ب- خدمات استشارية إدارية مثل:

- دراسات الجدوى الاقتصادية.
- دراسات و أبحاث السوق.
- تحليل و تقييم المخاطر.
- تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.
- تصميم معايير تعيين الموظفين.
- التحليلات الإحصائية.

2- عناصر جودة التدقيق ذات العلاقة بالمدقق.

- نزاهة المدقق.
- موضوعية المدقق.
- كفاءة المدقق.
- استقلالية المدقق.

3- المقياس الخاص بتقييم أثر أتعاب الخدمات الاستشارية على جودة التدقيق

- العلامة (5) إذا كان الأثر قوياً جداً .
- العلامة (4) إذا كان الأثر قوياً .
- العلامة (3) إذا كان الأثر متوسطاً .
- العلامة (2) إذا كان الأثر ضعيفاً .
- العلامة (1) إذا كان الأثر ضعيفاً جداً .

الجزء الثالث : أسئلة الاستبانة :

المحور الأول : أثر الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي من العميل عن الخدمات الاستشارية المالية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق.

ووفقاً للمقياس المشار إليه في الصفحة السابقة بيّن رأيك في مدى قوة أثر كل من الخدمات الاستشارية المالية التالية بوضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة .

قوة					حدد أثر الخدمات الاستشارية المالية	الرقم
التأثير						
1	2	3	4	5		
					على نزاهة المدقق.	أ-
					مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1.
					تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2.
					تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.
					إعداد الموازنات التقديرية.	4.
					الخدمات الضريبية.	5.
					تقييم المشاريع لأغراض الاندماج	6.
					على موضوعية المدقق.	ب-
					مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1.
					تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2.
					تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.
					إعداد الموازنات التقديرية.	4.
					الخدمات الضريبية.	5.

					تقييم المشاريع لأغراض الاندماج	6.
					على كفاءة المدقق.	ج-
					مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1-
					تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2.
					تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.
					إعداد الموازنات التقديرية.	4.
					الخدمات الضريبية.	5.
					تقييم المشاريع لأغراض الاندماج	6.
					على استقلالية المدقق.	د-
					مسك السجلات المحاسبية للعميل.	1.
					تصميم أنظمة المحاسبة المالية.	2.
					تصميم أنظمة محاسبة التكاليف.	3.
					إعداد الموازنات التقديرية.	4.
					الخدمات الضريبية.	5.
					تقييم المشاريع لأغراض الاندماج	6.

المحور الثاني : أثر الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي من العميل عن الخدمات الاستشارية الإدارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة ،

ووفقاً للمقياس المشار إليه في الصفحة السابقة بيّن مدى قوة أثر كل من الخدمات الاستشارية الإدارية بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة .

الرقم	حدد أثر الخدمات الاستشارية الإدارية	التأثير				
		1	2	3	4	5
أ-	على نزاهة المدقق.					
1.	دراسات الجدوى الاقتصادية.					
2.	دراسات و أبحاث السوق.					
3.	تحليل و تقييم المخاطر.					
4.	تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.					
5.	تصميم معايير تعيين الموظفين.					
6.	التحليلات الإحصائية.					
ب-	على موضوعية المدقق.					
1.	دراسات الجدوى الاقتصادية.					
2.	دراسات و أبحاث السوق.					
3.	تحليل و تقييم المخاطر.					

					4. تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.
					5. تصميم معايير تعيين الموظفين.
					6. التحليلات الإحصائية.
					ج- على كفاءة المدقق.
					1. دراسات الجدوى الاقتصادية.
					2. دراسات و أبحاث السوق.
					3. تحليل و تقييم المخاطر.
					4. تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.
					5. تصميم معايير تعيين الموظفين.
					6. التحليلات الإحصائية.
					د- على استقلالية المدقق.
					1. دراسات الجدوى الاقتصادية.
					2. دراسات و أبحاث السوق.
					3. تحليل و تقييم المخاطر.
					4. تصميم معايير الترقية و تقييم الأداء.
					5. تصميم معايير تعيين الموظفين.
					6. التحليلات الإحصائية.

المحور الثالث : من أجل الحد من أثر أتعاب الخدمات الاستشارية المالية والإدارية التي يتقاضاها المدقق الخارجي من العميل على العناصر الرئيسية لجودة التدقيق المرتبطة بالأبعاد الشخصية للمدقق بين رأيك فيما يلي بوضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة .

الرقم	حدد أثر الخدمات الاستشارية المالية والإدارية	قوة التأثير				
		1	2	3	4	5
1.	المنع القطعي لمكاتب التدقيق لتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو الإدارية للعميل .					
2.	السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات الاستشارية المالية .					
3.	السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة فحص حسابات العميل .					
4.	حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية					

					المالية والإدارية بمكاتب التدقيق الكبيرة فقط .
					5. حصر الترخيص بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق المرتبطة بكاتب أو شركات تدقيق خارجية .
					6. السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات الاستشارية الإدارية.

2- أسماء المحكمين

جدول رقم (1-5)

اسم المحكم	اسم الجامعة
1- الدكتور عبدالناصر نور	جامعة الشرق الاوسط
2- الدكتور عبدالناصر الزيود	جامعة البلقاء التطبيقية
3- الدكتور عبدالستار الكبيسي	جامعة العلوم الاسلامية
4- الدكتور سنان العبادي	جامعة البلقاء التطبيقية
5- الدكتور غسان الطالب	جامعة العلوم الاسلامية
6- الدكتور عماد عناب	جامعة فيلادلفيا
7- الدكتور باسم اللوزي	جامعة العلوم الاسلامية

3- مخرجات برمجية SSPS

T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الخدمات المالية /CRITERIA=CI(.95).

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الخدمات المالية	104	3.642628	.7582185	.0743494

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الخدمات المالية	8.643	103	.000	.6426282	.495174	.790083

T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الخدمات الادارية /CRITERIA=CI(.95).

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الخدمات الادارية	104	3.472356	.7351233	.0720848

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الخدمات الادارية	6.553	103	.000	.4723558	.329393	.615319

ONEWAY الخدمات المالية BY job /MISSING ANALYSIS.

Oneway

ANOVA

الخدمات المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.445	2	.222	.382	.683
Within Groups	58.770	101	.582		
Total	59.214	103			

ONEWAY الخدمات الادارية BY job /MISSING ANALYSIS.

ONEWAY الخدمات الادارية BY job /MISSING ANALYSIS /POSTHOC=SCHEFFE ALPHA(0.05).

Oneway**ANOVA**

الخدمات الادارية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.923	2	2.462	4.900	.009
Within Groups	50.739	101	.502		
Total	55.662	103			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

الخدمات الإدارية

Scheffe

					95% Confidence Interval	
(I) job	(J) job	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	Lower Bound	Upper Bound
1	2	-.2202975	.1538511	.362	-.602541	.161946
	3	-.6069577 [*]	.1945703	.010	-1.090368	-.123548
2	1	.2202975	.1538511	.362	-.161946	.602541
	3	-.3866602	.1967054	.150	-.875375	.102054
3	1	.6069577 [*]	.1945703	.010	.123548	1.090368
	2	.3866602	.1967054	.150	-.102054	.875375

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

Homogeneous Subsets

الخدمات الادارية

Scheffe^{a,b}

job	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
1	44	3.274621	
2	41	3.494919	3.494919
3	19		3.881579
Sig.		.486	.112

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.075.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.0577	1.1892
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.7404	1.2541
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.6923	1.2391
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.5962	1.2109
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.7115	1.2438
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.5673	1.2523
الاستشارية المالية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.7276	0.9548
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.9904	1.17
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.6923	1.2313
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.6731	1.1612
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4135	1.2433
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.5096	1.2463
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.4712	1.2382
الاستشارية المالية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.625	0.9558
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.8462	1.2601
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.6827	1.2406
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.6154	1.287
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4904	1.2771
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.4615	1.1735
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.4808	1.2305

الاستشارية المالية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5962	1.0133
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.9231	1.1799
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.6635	1.2588
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.5673	1.2445
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4327	1.298
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.5577	1.1644
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.4519	1.2913
الاستشارية المالية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5994	1.002
المالية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.637	0.8657
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.7692	1.1761
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.6923	1.1067
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.5673	1.1555
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.4327	1.2049
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.3173	1.2008
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.2596	1.2463
الاستشارية الإدارية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5064	0.9834
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.8173	1.1386
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.5865	1.0668
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.5481	1.0962
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.3942	1.1526
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.375	1.2633

الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.2788	1.1861
الاستشارية الإدارية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5	0.9508
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.6635	1.1874
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.5769	1.1208
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.5769	1.138
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.3558	1.1899
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.2692	1.2403
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.0865	1.2394
الاستشارية الإدارية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.4215	1.0221
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.7019	1.3137
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.4808	1.2066
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.625	1.1591
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.3654	1.2153
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.2885	1.2438
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.25	1.1299
الاستشارية الإدارية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.4519	1.0502
الإدارية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.47	0.8873
بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو المنع القطعي لمكاتب التدقيق الإدارية للعمليات	104	1.00	5.00	3.6538	1.37077
الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية المالية	104	1.00	5.00	3.3462	1.14713
الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية الإدارية	104	1.00	5.00	3.3365	1.30429

الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من السماح لمكاتب التدقيق بتقديم فحص حسابات العميل قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة	104	1.00	5.00	3.2885	1.20414
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات الكبيرة فقط	104	1.00	5.00	3.2981	1.32107
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات خارجية المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق	104	1.00	5.00	3.2596	1.30715
الإدارية الخدمات الاستشارية المالية و	104	1.00	4.67	3.3638	.85577
Valid N (listwise)	104				

Descriptive Statistics المدقق الخارجي					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
للعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.1136	1.243
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.8636	1.3397
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.7955	1.3568
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.3636	1.1225
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.4318	1.2275
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.3864	1.1657
الاستشارية المالية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.6591	0.8701
للعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.0227	1.1711
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.9545	1.1605
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.75	1.1437

التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.3182	1.2346
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.2955	1.2864
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.2273	1.2734
الاستشارية المالية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5947	0.9216
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.8182	1.0842
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.6818	1.1366
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.5	1.1513
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.25	1.1023
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.3636	1.0803
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.1818	1.0178
الاستشارية المالية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.4659	0.8138
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.0455	1.1804
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.5682	1.2649
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.7045	1.1729
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4773	1.2848
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.4545	1.1504
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.1364	1.1928
الاستشارية المالية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5644	0.9002
المالية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.571	0.7375
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.5682	1.1891
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.6591	0.987

المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.5682	1.1693
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.1136	0.9205
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.0227	0.9762
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.1591	1.0985
الاستشارية الإدارية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.3485	0.7674
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.6136	1.1251
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.4091	0.9721
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.4318	0.8996
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.2045	0.9543
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.0909	1.1375
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.1591	1.0771
الاستشارية الإدارية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.3182	0.806
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.4318	1.0869
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.3864	1.2049
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.3182	0.9344
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	2.9773	0.9762
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.0682	1.0207
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	2.7955	0.9543
الاستشارية الإدارية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.1629	0.8479
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.6591	1.2189
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.5909	1.2634

المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.2273	1.2734
الاداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.0682	1.1081
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.1136	1.0391
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	2.9545	0.9872
الاستشارية الإدارية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.2689	0.9586
الإدارية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.2746	0.6769
بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو المنع القطعي لمكاتب التدقيق الإدارية للعميل	104	1.00	5.00	3.6591	1.363
الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية المالية	104	1.00	5.00	3.6136	1.0391
الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية الإدارية	104	1.00	5.00	3.3864	1.2798
الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من السماح لمكاتب التدقيق بتقديم فحص حسابات العميل قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة	104	1.00	5.00	3	1.0997
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات الكبيرة فقط	104	1.00	5.00	2.8636	1.3046
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات خارجية المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق	104	1.00	5.00	2.7273	1.1687
الإدارية الخدمات الاستشارية المالية و	104	1.00	4.67	3.2083	0.7884
Valid N (listwise)	104				

Descriptive Statistics مدير مالي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.122	1.2082
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.7805	1.2147
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.5122	1.2673
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.6829	1.3863
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	4.0976	1.2208
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.7561	1.3744
الاستشارية المالية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.8252	1.0055
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.9024	1.2807
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.5854	1.3224
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.6098	1.1593
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4146	1.2644
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.6341	1.2401
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.6585	1.2572
الاستشارية المالية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.6341	0.9655
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.8293	1.4816
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.7805	1.2147
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.561	1.3793
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.7073	1.3646
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.5366	1.3435
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.8049	1.327

الاستشارية المالية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.7033	1.0785
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	3.8537	1.0383
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.7317	1.0494
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.2683	1.3606
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.3415	1.3155
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.4634	1.3057
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.561	1.45
الاستشارية المالية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5366	0.9476
المالية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.6748	0.8732
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.4878	1.3986
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.878	1.3637
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.5122	1.3252
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.6341	1.374
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.4878	1.3806
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.1951	1.4181
الاستشارية الإدارية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5325	1.0119
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.9756	1.2745
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.3171	1.1713
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	4.0488	3.5634
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.8293	1.243
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.439	1.3973

الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.2683	1.3043
الاستشارية الإدارية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.6463	0.9583
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.5854	1.3597
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.9756	1.1289
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.0488	1.6424
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.1951	1.3457
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.1707	1.4125
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	2.7317	1.096
الاستشارية الإدارية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.2846	0.943
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	3.2927	1.2697
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.2195	1.3136
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.9268	1.2122
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	4.2195	1.0127
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.1463	1.4415
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.2927	1.2499
الاستشارية الإدارية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.5163	0.8997
الإدارية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.4949	0.7854
بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو المنع القطعي لمكاتب التدقيق الإدارية للتعيل	104	1.00	5.00	4.4634	1.1423
الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية المالية	104	1.00	5.00	3.439	1.1412
الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية الإدارية	104	1.00	5.00	3.3902	1.3579

الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من السماح لمكاتب التدقيق بتقديم فحص حسابات العميل قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة	104	1.00	5.00	3.3659	1.3557
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات الكبيرة فقط	104	1.00	5.00	3.6341	1.2992
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات خارجية المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق	104	1.00	5.00	3.6341	1.3183
الإدارية الخدمات الاستشارية المالية و	104	1.00	4.67	3.6545	0.7927
Valid N (listwise)	104				

Descriptive Statistics ضابط انتمان					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
للعامل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.5263	0.6118
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	3.8947	0.9366
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.6842	1.0569
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.7895	1.1343
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.8421	0.9582

الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.5789	1.1698
الاستشارية المالية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.886	0.6714
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.1053	0.9366
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	4.0526	0.705
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	4.1053	0.9366
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.7368	0.8057
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.9474	0.9703
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3.6316	1.0651
الاستشارية المالية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.9298	0.6017
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4.2105	0.4189
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	4.1579	0.9582
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	4.2632	0.562
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4737	1.3068
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.0526	0.7799
الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	3	1.4142
الاستشارية المالية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.693	0.5591
للمعمل مسك السجلات المحاسبية	104	1.00	5.00	4	1.0541
المالية تصميم أنظمة المحاسبة	104	1.00	5.00	4.3158	0.8852
التكاليف تصميم أنظمة محاسبة	104	1.00	5.00	3.5263	1.2188
التقديرية إعداد الموازنات	104	1.00	5.00	3.4737	1.3892
الخدمات الضريبية	104	1.00	5.00	3.5263	1.1239

الاستحواذ أو الاندماج تقييم المشاريع لأغراض	104	1.00	5.00	1.8421	1.5371
الاستشارية المالية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.4474	0.7618
المالية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.739	0.5208
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	4.3684	0.8951
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	4.2632	0.8057
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.8421	1.0679
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.7368	1.2842
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.5263	1.2188
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.8947	1.1496
الاستشارية الإدارية نزاهة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.9386	0.7396
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	4.7895	0.9177
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	4.0526	0.8481
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.8947	1.197
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.9474	0.8481
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	3.7895	0.9177
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	2.8421	1.214
الاستشارية الإدارية موضوعية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.886	0.6336
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	4.2632	1.1471
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.7368	1.1945
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	3.9474	1.2236
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	4.1579	0.8983

تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	2.8421	2.5443
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.5263	1.4286
الاستشارية الإدارية كفاءة المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.7456	0.7725
الاقتصادية دراسات الجدوى	104	1.00	5.00	4.4211	0.9612
السوق دراسات و أبحاث	104	1.00	5.00	3.3684	0.9551
المخاطر تحليل و تقييم	104	1.00	5.00	4.4211	0.8377
الأداء تصميم معايير الترقية و تقييم	104	1.00	5.00	3.6842	0.9459
تعيين الموظفين تصميم معايير المفاضلة عند	104	1.00	5.00	4.1579	0.8342
الإحصائية التحليلات	104	1.00	5.00	3.6842	1.1572
الاستشارية الإدارية استقلالية المدقق في البنود	104	1.00	5.00	3.9561	0.6107
الإدارية الخدمات الاستشارية	104	1.00	5.00	3.8816	0.5945
بتقديم أي نوع من الخدمات الاستشارية المالية أو المنع القطعي لمكاتب التدقيق الإدارية للعميل	104	1.00	5.00	3.4211	1.3871
الخدمات الاستشارية الإدارية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية المالية	104	1.00	5.00	3.0526	1.1291
الخدمات الاستشارية المالية فقط دون الخدمات السماح لمكاتب التدقيق بتقديم الاستشارية الإدارية	104	1.00	5.00	3.3158	1.2043
الخدمات الاستشارية الإدارية والمالية ولكن من السماح لمكاتب التدقيق بتقديم فحص حسابات العميل قسم مستقل عن القسم الذي يقدم خدمة	104	1.00	5.00	3.7895	0.9177
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات الكبيرة فقط	104	1.00	5.00	3.5789	1.1698
الاستشارية المالية والإدارية بمكاتب التدقيق حصر الترخيص بتقديم الخدمات خارجية المرتبطة بمكاتب أو شركات تدقيق	104	1.00	5.00	3.6842	1.2043
الإدارية الخدمات الاستشارية المالية و	104	1.00	4.67	3.4737	0.8075
Valid N (listwise)	104				